

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1999/1
1 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

بيتكيرن

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٤-١	أولا - لمحه عامة
٢	٢٠-٣	ثانيا - التطورات الدستورية والقانونية
٥	٣٢١-٠	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
٧	٣٤-٣١	رابعا - الأحوال الاجتماعية والتعليمية
٨	٣٥-٣٨	خامسا - مركز الإقليم في المستقبل
٨	٣٥-٣٧	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٨	٣٨	باء - نظر الجمعية العامة
١٠		المرفق - كتاب أبيض بشأن الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار قدمه إلى البرلمان وزير الخارجية وشئون الكمنولث في آذار / مارس ١٩٩٩

أولا - لمحة عامة

- ١ - تقع بيتكيرين^(١) في حوالي منتصف المسافة بين أستراليا وأمريكا الجنوبية عند خط العرض ٢٥ درجة جنوبا وخط الطول ١٣٠ درجة غربا. وهي تتتألف من أربع جزر في غرب المحيط الهايدئ (بيتكيرين، وهي الجزيرة الوحيدة المأهولة، وهندرسن ودوسي وأوينو). وبالرغم من وجود أدلة على أن أبناء بولينيزيا قد عاشوا في بيتكيرين سابقا، فإنها كانت غير مأهولة بالسكان عندما وصلتها مجموعة من المنبوذين من السفينة البريطانية "باونتي" (٩ من المتمردين و ١٩ بولينيزيا) في عام ١٧٩٠. وسلاة هؤلاء هم الذين يسكنون بيتكيرين حاليا. ويتناقص تعداد سكان بيتكيرين باضطراد منذ عام ١٩٣٧، وكان حينذاك يقترب من ٢٠٠ نسمة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مجموع عدد سكان الإقليم ٦٦ شخصا. ويقيم جميع السكان في آدامز تاون، وهي المستوطنة الوحيدة في بيتكيرين. وتربة بيتكيرين ذات تكوين بركاني وعمر ولها ساحل صخري ذو جروف شاهقة.
- ٢ - واللغة الرسمية هي الانكليزية، ويتكلّم أهل بيتكيرين أيضا لهجة محلية خاصة بهم وهي مزيج من انكليزية القرن الثامن عشر واللغة التاهيتية.

ثانيا - التطورات الدستورية والقانونية

- ٣ - خضعت الترتيبات الدستورية لبيتكيرين لسلطة مفوض المملكة المتحدة السامي لغرب المحيط الهايدئ في عام ١٨٩٨. وقد أنشأ الأمر الصادر عن مجلس بيتكيرين في عام ١٩٥٢، للمرة الأولى، منصبا مستقلا لحاكم بيتكيرين، وفي الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، تولى حاكم فيجي في نفس الوقت هذا المنصب. وفي عام ١٩٧٠، ألغى الأمر المجلسي لعام ١٩٥٢ وحل محله أمر مجلس بيتكيرين لعام ١٩٧٠ الذي يشكل هو والتعليمات الملكية لبيتكيرين لعام ١٩٧٠، في واقع الأمر، دستور بيتكيرين. وقد أنشئ منصب الحكم بموجب هذين الصكين، وهما ينظمان سلطاته وواجباته. والملكة هي التي تعين الحاكم بناء على توصية من وزير المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشئون الكومنولث الذي يسأل أمامه الحكم. وفي واقع الممارسة، فإن مفوض المملكة المتحدة السامي لدى نيوزيلندا يعين في الوقت نفسه حاكما لبيتكيرين، ومن ثم فإن مسؤولية إدارة الجزيرة منوطة به، وهو يضطلع بهذه المسؤولية هو والموظفوون العاملون تحت إمرته.

- ٤ - وللحاكم، بموجب أمر عام ١٩٧٠، سلطة تشريعية فيما يتعلق ببيتكيرين، وإمكانه وضع قوانين بشأن أي موضوع. غير أن التعليمات الملكية تلزمه بأن يحصل أولا على موافقة مسبقة من وزير الخارجية على سن بعض فئات القوانين، بما فيها القوانين التي تبدو لهذا الأخير أنها لا تتفق والتزامات المعاهدات للمملكة المتحدة، والقوانين التي تميز بين مختلف الطوائف والأديان.

- ٥ - والقوانين التي يسنها الحكم هي ممارسات نمطية. وجميع الممارسات، من الناحية الرسمية، عرضة لثلا تجيزها المملكة، بناء على توصية وزير الخارجية. وتحتفظ حكومة المملكة المتحدة بسلطة إصدار تشريعات ./. .

مباشرة فيما يتعلق ببيتكرين بموجب قانون يسنه البرلمان أو أمر يصدر في المجلس. وينشئ الحاكم، بموجب سلطته التشريعية، المحاكم لبيتكرين وينظم الاختصاص القضائي والإجراءات القضائية لهذه المحاكم (انظر الفقرات ١٢ - ١٩ أدناه). كذلك، فإن أمر عام ١٩٧٠ يمنح الحاكم سلطة تعيين أشخاص في مناصب في الخدمة العامة وإعفائهم من مناصبهم أو تأديبهم.

٦ - ويدير سكان جزيرة بيتكترين شؤونهم الداخلية من خلال مجلس الجزيرة. وقد أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم الحكومي المحلي الذي ينطوي به واجب اتخاذ الترتيبات لإنفاذ قوانين بيتكترين ويخوله سلطة إصدار الأنظمة الالازمة لإدارة بيتكترين على الوجه السليم، وحفظ الأمن والنظام والسلامة العامة وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لسكان الجزيرة.

٧ - ويعين أن يعقد المجلس مرة كل شهر على الأقل. وهو يتتألف من ١٠ أعضاء، وهم: حاكم صلح الجزيرة الذي ينتخب كل ثلاث سنوات؛ ورئيس اللجنة الداخلية الذي ينتخب سنوياً؛ و ٤ أعضاء منتخبون آخرون، يجري انتخابهم سنوياً أيضاً؛ وأمين الجزيرة، وهو موظف عام يعمل في المجلس بحكم منصبه، وعضو معين واحد يعينه الحاكم سنوياً، وعضوان استشاريان ليس لهما حق التصويت، أحدهما يعينه الحاكم سنوياً والآخر يعينه أعضاء المجلس الآخرون سنوياً. وأجريت انتخابات المجلس الأخيرة في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٨ - وحاكم صلح الجزيرة هو رئيس مجلس الجزيرة. وهو أيضاً الموظف التنفيذي الأعلى في بيتكترين ويرأس محكمة الجزيرة (انظر الفقرات ١٢ - ١٩ أدناه).

٩ - وتضطلع اللجنة الداخلية بتنفيذ قرارات مجلس الجزيرة، وتمثل مهامها الرسمية في تنفيذ أوامر المجلس وتأدية ما يسنه إليها المجلس من واجبات. وفي الواقع العملي، تتمثل المهمة الرئيسية للجنة في تنظيم وتنفيذ برنامج العمل. وتتألف اللجنة من الرئيس ومن أي أشخاص آخرين (ليسوا أعضاء) في مجلس الجزيرة أو موظفين عموميين) يعينهم المجلس بموافقة الحاكم.

١٠ - ولكي يكون الشخص مؤهلاً للتصويت في الانتخابات التي تجرى لشغل مختلف المناصب الانتخابية (حاكم صلح الجزيرة، ورئيس اللجنة الداخلية، وأعضاء المجلس المنتخبون) يتعين أن يكون إما من سكان الجزيرة المولودين فيها، أو أن يكون قد أقام في الجزيرة مدة ثلاثة سنوات على الأقل، وألا يقل سنه عن ١٨ سنة. ويشرط فيمن يرشح لانتخابه لمنصب حاكم صلح الجزيرة أو رئيس اللجنة الداخلية أن يكون من سكان بيتكترين المولودين فيها أو أن يكون قد أقام في الجزيرة مدة ٢١ سنة على الأقل، ويشرط في المرشحين للمناصب الانتخابية الأخرى إما أن يكونوا من سكان الجزيرة المولودين فيها أو أن يكونوا قد أقاموا فيها ٥ سنوات على الأقل.

١١ - ويتولى الحاكم تعيين أمين الجزيرة وغيره من المسؤولين الآخرين غير المنتخبين (على سبيل المثال، المدير العام للبريد، وموظفو الإذاعة، وضابط الشرطة)، وذلك في جميع الأحوال بعد التشاور مع المجلس. ويقوم مفوض مقره في أوكلاند، بشؤون الاتصال بين الحاكم والمجلس.

١٢ - وجهاز المحاكم في بيتكيرن يضم المحكمة العليا، والمحكمة الفرعية، ومحكمة الجزيرة. وتتألف المحكمة العليا من القاضي أو القضاة الذين قد يعينهم الحاكم من حين إلى آخر وفقاً للتعليمات الواردة من وزير الخارجية. وللمحكمة العليا اختصاص غير محدود في جميع المسائل المدنية الجنائية. والمحاكمات التي تتم في المحكمة العليا، سواء كانت تتعلق بقضايا جنائية أو مدنية، يجريها في الأحوال العادلة قاض بمفرده، غير أن للمحكمة أن تعين، حسب اقتضاء القضية، بين مستشارين وأربعة مستشارين.

١٣ - وتتألف المحكمة الفرعية من قاض واحد، وهو أي شخص ملائم يعينه الحاكم لهذا الغرض، وهذه المحكمة عادة ما لأي محكمة جزئية في إنكلترا من اختصاص وسلطات في القضايا الجنائية، ومن اختصاص وسلطات في القضايا المدنية، غير أن بإمكان الحاكم أن يوسع نطاق اختصاصها في قضايا معينة. وحق الاستئناف إلى المحكمة العليا مكفول في جميع القضايا.

١٤ - وت تكون محكمة الجزيرة من حاكم صلح الجزيرة يساعد مساعده مستشاران. واحتصاصها قاصر على الجرائم التي يرتكبها داخل الجزيرة أو في مياها الإقليمية سكان الإقليم مخالفة لقانون الجزيرة، وعلى الدعاوى المدنية. ونادراً ما يلزم انعقاد محكمة الجزيرة.

١٥ - ودستور بيتكيرن، كما يتجسد في أمر بيتكيرن (١٩٧٠) والتعليمات الملكية لبيتكيرن (١٩٧٠)، لا يتضمن أي أحكام تكفل حقوق الإنسان بشكل صريح، ولم تنشأ أي آلية رسمية لهذا الغرض على وجه التحديد. وبموجب نظام القانون العام المعمول به في بيتكيرن، فإن المعاهدات التي تنطبق على بيتكيرن (بما فيها معاهدات حقوق الإنسان) ليس لها، في حد ذاتها، قوة القانون الداخلي، ولا يمكن الاستناد إليها مباشرة كمصدر للحقوق الفردية، وإن كان مطلوباً من المحاكم، إذا أمكن، أن تؤول التشريعات المحلية على نحو يتجنب التعارض مع الالتزامات القانونية الدولية للمملكة المتحدة. والطريقة المعتادة المتبعه في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن معاهدات (متى تطلب هذه إجراء بعض التغيير في القوانين أو الممارسات القائمة) هي سن تشريعات جديدة محددة، لتعديل التشريعات القائمة أو لتكيف الممارسات الإدارية القائمة، وفقاً لما تقتضيه الحال^(٢).

١٦ - ومع ذلك، لا يستند، في معظم الحالات، توفير الحماية القانونية لحقوق الإنسان لأهالي بيتكيرن، إلى تشريع بعินه، مثل الأمراء المجلسيين المذكورين أعلاه؛ ذلك أن هذه الحماية تكفل عن طريق قيام المحاكم بإإنفاذ المبادئ الأساسية للقوانين السارية في الجزيرة، والتي تتبع المبادئ الأساسية نفسها التي تتبعها قوانين إنكلترا.

١٧ - ويخضع أي انتهاك لحقوق أي شخص لسلطة القضاء عن طريق الأوامر الضرورية أو التعويضات التي تقررها المحكمة العليا. وتتمتع المحكمة العليا بسلطة واحتياط متأصلين بمنح التعويضات وإعطاء توجيهات قد يكون الهدف منها تأهيل الشخص. وعلاوة على ذلك، يتمتع الأفراد الخاضعون لسلطان بيتكيرن القضائي بحقوق اللجوء مباشرة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان نتيجة لانضمام حكومة المملكة المتحدة بالنيابة عن بيتكيرن إلى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٨ - وتقع على عاتق الحاكم المسؤولية النهائية فيما يتعلق بالإشراف على إعمال حقوق الإنسان في بيتكيرن دون الإخلال بقدرة المحاكم على الإنصاف والتحويض في أي قضية تنتهك فيها الحقوق القانونية أو تهدد. وأي شكوى من أعمال غير قانونية أو قمعية يرتكبها أي موظف حكومي أو سلطة حكومية، يمكن أن ترفع إليه إما مباشرة أو عن طريق أحد مساعديه، ويحرى التحقيق فيها من جميع النواحي. فإذا ثبت أن الشكوى تستند إلى أساس سليم، فلديه سلطة اتخاذ التدابير العلاجية الملائمة.

١٩ - وتقوم حكومة المملكة المتحدة بنشر القوانين السارية في بيتكيرن، بما فيها أي قوانين تتصل بصورة محددة بحقوق الإنسان، وبإمكان الجميع على الجزيرة الاطلاع عليها من خلال مكتب أمين الجزيرة.

٢٠ - وتتولى حكومة المملكة المتحدة إعداد التقارير المتعلقة بالإقليم التي تقدم إلى الهيئات الدولية استنادا إلى المعلومات المقدمة من الحاكم والمفوض.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

٢١ - تتمثل المصادر الرئيسية للدخل في بيتكيرن من مبيعات طوابع البريد والعائدات الناتجة من الفوائد وأرباح الأسهم. وفي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، بلغ الدخل عن السنة ٨٣٨ ٤٩١ دولارا نيوزيلنديا وبلغت النفقات ٧٦٦ دولارا نيوزيلنديا، مما خلف عجزا قدره ١٧٤ دولارا نيوزيلنديا. ورغم عدم جبى الضرائب في الإقليم، يطلب من كل شخص بين سن الخامسة عشر والخامسة والستين أن يؤدي عملا كل شهر عوضا عن الضرائب.

٢٢ - ويقوم اقتصاد القطاع الخاص في الإقليم على زراعة الكتفاف وصيد الأسماك وبيع المصنوعات اليدوية إلى السفن المارة في المقام الأول. وتنتج التربة الخصبة في الوديان أنواعا كثيرة من الفواكه والخضروات من بينها الموز وقصب السكر والبطيخ والموز وبطاطا اليمام والبقوف. وتُعد المقايضة جزءا هاما من الاقتصاد. وتصدر بيتكيرن الفواكه والخضروات والمصنوعات اليدوية وتستورد زيت الوقود والآلات ومواد البناء والحبوب واللبن والدقيق والمواد الغذائية الأخرى. ولحماية الصناعة الزراعية النامية في بيتكيرن، يحظر إدخال جميع أنواع العسل ومنتجات العسل الأخرى، وأدوات ومعدات تربية النحل المستعملة إلى بيتكيرن.

٢٣ - وقد أعلنت حكومة نيوزيلندا في شباط/فبراير ١٩٩٩ أنها ستتوسّع حق الاحتفاظ بالمعاش التقاعدي ليشمل المقيمين في بعض جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك بيتكيرين، الذين أقاموا في نيوزيلندا لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات. أما الأشخاص الذين عاشوا في نيوزيلندا لمدة عشرين سنة أو أكثر فلهم الاحتفاظ بمعاشهم التقاعدي الكامل حتى ولو عادوا إلى جزرهم الأصلية. أما الذين عاشوا في نيوزيلندا بين عشر سنوات وعشرين سنة فيحق لهم الحصول على ما لا يقل عن نصف المعاش التقاعدي الكامل، وفقاً لجدول متدرج. كما تقرر زيادة المعاشات التقاعدية بما متوسطه ٣٨٠٠ دولار نيوزيلندي في السنة. وفي السابق، كان التمتع بحق الاحتفاظ بالمعاش التقاعدي إلا سكان جزر كوك وونوي وتوكيلاو، وبنسبة لا تتجاوز ٤٥ في المائة^(٣).

٢٤ - وتعتبر جزيرة أوينو الواقعة على بعد ٨٠ ميلاً بحرياً إلى الشمال الغربي من بيتكيرين، المصدر الأساسي لأخشاب مирورا الممتازة، وهي الأخشاب المفضلة للمصنوعات اليدوية التي يحررها أبناء بيتكيرين. أما جزيرة هندرسون، التي يصعب الوصول إليها، فهي أكبر جزيرة في المجموعة وأكثر الجزر الثلاث التابعة إنتاجاً. ويقوم أبناء الجزيرة برحلات نصف سنوية إليها عندما تلزمهم كميات كبيرة من أخشاب ميرورا.

٢٥ - ويفتح المخزن التعاوني، الذي أنشأ في عام ١٩٦٧، أبوابه ثلاثة مرات في الأسبوع لفترة قصيرة. ويمكن الحصول على السلع الغذائية الرئيسية عندما تتوافر الإمدادات. ويمكن التزوّد بالدقيق والبيض واللحوم والزبد إذا تم طلب هذه الأصناف عدة أشهر مقدماً، لأنّه يجب استيرادها من نيوزيلندا.

٢٦ - وتتوفر المولدات التي تعمل بالديزل طاقة كهربائية قوتها ٢٤٠ فلطاً لمدة ٤ ساعات تقريباً كل مساء وساعتين كل صباح، ويجري تشغيل شبكة هاتفية بسيطة في الجزيرة. وتتم الاتصالات الخارجية عن طريق البريد السطحي. ومنذ عام ١٩٩٢، عبر السواتل (الهاتف والفاكس والتلکس). ويجري تشغيل محطة إذاعة بيتكيرين بين الساعة ١٨٠٠ بتوقيت غرينتش و ٥٣٠ بتوقيت غرينتش. وقد أنزلت بيتكيرين إلى الأسواق مؤخراً مجموعة تجريبية من بطاقات الهاتف/الفاكس للاتصالات الساتلية الجديدة في الجزيرة.

٢٧ - ويعتبر زوار بيتكيرين أن يحصلوا أولاً من مكتب مفوض جزيرة بيتكيرين في نيوزيلندا على ترخيص للهبوط في الجزيرة والإقامة فيها. وتصلح التراخيص لمدة ستة أشهر ولكن يمكن تجديدها لفترات أخرى مماثلة عن طريق الحاكم. ويمكن لحاكم صلح الجزيرة، رهنا بتوجيهات من الحاكم، أن يسمح لأطقم أي سفينة زائرة ومسافريها بالهبوط في الجزيرة.

٢٨ - ولا يمكن الوصول إلى بيتكيرين إلا عن طريق البحر وعادة عن طريق سفن الحاويات التي تبحر بين نيوزيلندا والمملكة المتحدة أو الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية أو البحر الكاريبي عبر قناة بنما. ومن المتوقع أن تتجه هذه السفن إلى الشمال ثلاثة مرات تقريباً في السنة، لكن ليس هناك خدمة

منتظمة ذات مواعيد محددة. وليس ثمة فنادق أو دور للضيافة لكن يمكن أن تتولى أسرة من أسر الإقليم ترتيب أماكن إقامة للزوار بناء على طلب مسبق يرسل إلى حاكم صلح الجزيرة.

٢٩ - وحسب ما ورد في التقارير الصحفية، فقد أجريت دراسة جدوى هندسية عن تشيد ممر لهبوط الطائرات في بيتکيرن. وتوصلت الدراسة إلى أنه لن تنشأ صعوبات تقنية تذكر لتشيد ممر مناسب لاستعمال الطائرات الخفيفة للقيام برحلة الذهب والإياب البالغة ١٠٠٠ كيلومتر بين بولينزيا الفرنسية وبيتکيرن^(٤). وقد نشر أحد المسافرين الذين زاروا الجزيرة تقريرا على الإنترنت عن زيارته قال فيه إنه تم عقد اجتماع بلدي لمناقشة المشروع الذي لقي دعماً واضحاً بين صفوف السكان.

٣٠ - وأعلنت التقارير الصحفية أن معدات الاتصالات الجديدة التي اقتنتها بيتکيرن في أوائل عام ١٩٩٨ ستقلل تكلفة المكالمات الهاتفية الخارجية من ١٠ من دولارات الولايات المتحدة في الدقيقة إلى ٢ من دولارات الولايات المتحدة في الدقيقة.

رابعا - الأحوال الاجتماعية والتعليمية

٣١ - يعمل سكان الجزيرة كل لحسابه الخاص، لكن تدفع بدلات وأجور لآفراد المجتمع الذين يشتغلون في أنشطة الحكم المحلي والذين يؤدون خدمات مجتمعية. وتقع بعض المصادر، ضمن القوة العاملة في بيتکيرن ١٤ رجلاً أشداء في عام ١٩٩٣. وتشير المعلومات المتوافرة في عام ١٩٩٨ إلى أنه يوجد حالياً ثمانية رجال عاملين. وينظر السكان بعين القلق إلى هذا التطور نظراً لأنه يلزم أربعة رجال لتشغيل القوارب الكبيرة التي تخرج لمقابلة سفن الركاب^(٥). ووفقاً لورقة إعلامية قدمها مكتب مفوض جزيرة بيتکيرن في نيوزيلندا، فإن الوظائف الوحيدة المتاحة في الإقليم هي المناصب الحكومية التي عادة ما تحجز للسكان الدائمين في بيتکيرن. وليس ثمة مرافق مصرافية.

٣٢ - والتعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال بين سن ٥ و ١٥ سنة. وتتولى الحكومة تشغيل المدرسة وتمويلها. ويقدم التدريس باللغة الإنكليزية ويقوم على المنهج الدراسي العادي في نيوزيلندا. ويجرى تعيين مدرس مدرب من نيوزيلندا، عادة لمدة سنتين. وفي عام ١٩٩٦، أشارت التقارير إلى أن عدد التلاميذ الذين التحقوا بالمدرسة بلغ ١٣ تلميذاً. ويجرى التعليم التالي للمرحلة الابتدائية في المدرسة من خلال دورات دراسية بالمراسلة منتظم عن طريق وزارة التعليم النيوزيلندية. ومعظم سكان بيتکيرن ينتمون إلى كنيسة المجيء الثاني السبتي.

٣٣ - وتعهد رعاية الصحة العامة للمجتمع إلى ممراضة مسجلة تؤدي عملها من مستوصف حكومي. ويجرى من وقت إلى آخر تعيين ممارسين طبيبين مسجلين لفترات تتراوح بين شهرين وستة أشهر. ويستفيد السكان أيضاً من خدمات الأطباء الزائرين المسافرين على السفن التي تتوقف في الجزيرة. ولا يوجد طبيب مقيم بصفة دائمة في بيتکيرن.

٣٤ - وأمضى ضابط شرطة بريطاني شهرين في بيتكرين في عام ١٩٩٧ لتنظيم إنفاذ القانون في الجزيرة. ووضع ضابط الشرطة قانوناً للمورو في طرق الإقليم، واستعرض الإجراءات الأخرى. وتشير التقارير إلى أنه لم تتوافر في الإقليم شرطة مدربة أو محكمة منذ عدة سنوات.

خامساً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٥ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أدلت ممثلة المملكة المتحدة ببيان أمام اللجنة الرابعة^(١)، ذكرت فيه، في جملة أمور أخرى، أن حكومتها بدأت استعراضاً واسع النطاق لعلاقاتها مع ما تبقى من أقاليمها التابعة. وقد بحث الاستعراض بعمق أسلوب تطوير وتعزيز وتحديث الشراكة. ومنح الاستعراض أكبر وزن ممكن لآراء الأقاليم التابعة نفسها، وأشارت هذه الأقاليم إلى أنه يسعدها الإبقاء على صلاتها مع المملكة المتحدة. وقالت الممثلة إنه سيتم تقديم الاستعراض إلى البرلمان قبل نهاية السنة.

٣٦ - وفي الوقت ذاته، قالت الممثلة إن حكومتها أدخلت بالفعل بعض التغييرات على أسلوب تعاملها مع الأقاليم. فقد شكلت، أولاً، إدارة لأقاليم ما وراء البحار في وزارة الخارجية والكونولث، لتتوفر للأقاليم مركزاً للاتصال السهل مع حكومة المملكة المتحدة. وثانياً، تم تعيين وزير دولة في وزارة الخارجية وشئون الكونولث بلقب "وزير أقاليم ما وراء البحار". وعلاوة على ذلك، ونظراً للتزايد ما تتمتع به الأقاليم من طاقة واذدhaar واستقلال ذاتي، توصلت الحكومة، بالتشاور مع سكان الأقاليم نفسها، إلى رأي مفاده أن وصف الأقاليم بأنها "تابعة" وصف خاطئ وأن يشار إليها من الآن فصاعداً باسم "أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار".

٣٧ - وقدمت الحكومة نص كتاب أبيض معنوانه "الشراكة من أجل التقدم والرخاء، بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" إلى برلمان المملكة المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٩، وأرسلت نسخ منه إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويرد نص هذا الكتاب في مرفق الوثيقة الحالية.

باء - نظر الجمعية العامة

٣٨ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ٦٧/٥٣ باء، وهو قرار موحد بشأن ١٢ إقليماً غير ممتنع بالحكم الذاتي، وقد كرس الجزء الثامن منه بصورة محددة لبيتكرين.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدّة من معلومات أحالتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمين العام، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ ومن مصادر منشورة ومواقع بيتكيرن على الإنترنّت.

(٢) يمكن أن يكون التشريع الجديد الذي يصدر لهذا الغرض على شكل مرسوم صادر محلياً أو أمر مجلسي صادر عن حكومة المملكة المتحدة. ومن الأمثلة على الأوامر المجلسيّة التي تصدر لهذا الغرض، الأمر المجلسي لعام ١٩٥٩ لقانون اتفاقيات جنيف (الأقاليم المستعمرة)، وهو الأمر الذي تنفذ اتفاقيات جنيف الأربع في بيتكيرن وعدد من الأقاليم الأخرى التابعة لبريطانيا، وأمر عام ١٩٨٨ لقانون العدالة الجنائية لعام ١٩٨٨ (التعذيب) (أقاليم ما وراء البحار)، الذي ينفذ كذلك الاتفاقية لمناهضة التعذيب وغيرها.

"رويترز"، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. (٣)

"وكالة الأنباء الفرنسية"، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. (٤)

Pacific Islands، آذار/مارس ١٩٩٨. (٥)

.A/C.4/53/SR.3 انظر (٦)

المرفق

كتاب أبيض بشأن الشراكة من أجل التقدم والرخاء:
بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار قدمه إلى البرلمان وزير
الخارجية وشئون الكمنولث في آذار / مارس ١٩٩٩

شراكة حديثة

١-١ صلات بريطانيا بأقاليم ما وراء البحار صلات قديمة وهامة. وهذه العلاقة تنبع من تاريخ مشترك، ولكنها تسير قدماً أيضاً في شراكة. فأقاليم ما وراء البحار هي بالنسبة إلى بريطانيا عنصر مهم في هويتها الوطنية والدولية، كما أنها مسؤولة ذات شأن تلتزم بها. وصلات أقاليم ما وراء البحار مع بريطانيا هامة أيضاً بالنسبة لتلك الأقاليم؛ ولكن طابعها الفردي وتنوعها مهمان كذلك. وهذا الترابط في العلاقة متين وثابت. بيد أنه دقيق ومتغير أيضاً. ويتعين أن تعكس هذه العلاقة في الشراكة الجديدة والحداثة بين بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار ويجب أن تكون هذه الشراكة شراكة من أجل التقدم والرفاهية.

٢-١ والحكومة ملتزمة بالتحديث. فالتحديث هو جوهر رؤيتها وتوجهها وسياساتها. وإننا نجري عملية التحديث هذه على نحو منتظم - في مجالات الاقتصاد والخدمات الصحية والتعليم ومنع الجريمة والعملة. والتحديث هو العنصر الأساسي في نهجنا للتجديد إطار بريطانيا: لإيجاد ترتيبات جديدة في سكوتلند وويلز وأيرلندا الشمالية ولondon لتمثيل الشعب، وترتيبات إدارية جديدة في إنكلترا. ونحن بصدد إعادة صياغة النظام الدستوري لتقرير السلطة أكثر من الشعب.

٣-١ كما أننا نصلح علاقتنا مع بقية العالم. فقد أنهينا انعزاز بريطانيا داخل أوروبا وتحقيق من ذلك نتائج ملموسة على نحو متزايد. وقد أعدنا لبريطانيا دورها كطرف دولي رائد على استعداد لاتخاذ قرارات صعبة لمعالجة الصعوبات الدولية المعقدة والحادية - ودعمها بإجراءات عملية إذا اقتضت الضرورة.

٤-١ ويجب أن ينظر إلى علاقة بريطانيا المتبادلة مع أقاليم ما وراء البحار ضمن هذا السياق: أي في نطاق الإطار العام للتحديث والإصلاح وفي نطاق الدور الدولي الجديد لبريطانيا. وبوصف أقاليم ما وراء البحار أطرافاً مشاركة في النظام العالمي الجديد والاقتصاد العالمي الجديد، فهي بدورها مطالبة باعتماد الإصلاح والتجديد ويجب على بريطانيا أن تكفل، في علاقتها مع أقاليم ما وراء البحار، إصلاح هيكلها وممارستها وتحديثها. وتحتطلب العلاقة بين بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار الفعالية والكفاءة والحرية والنزاهة. كما تتطلب أن تكون قائمة على اللياقة والديمقراطية. وثمة كثير مما يجب أن تensem به كل من بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار تجاه الأخرى. ذلك كان شأنهما في الماضي وعليهما أن يستمرا على هذا النهج في الحاضر والمستقبل.

الأقاليم

٥-١ تشمل الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار أنغوبيلا وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر فوكلند وجبل طارق ومنتسيرات وجزر بيتكيرن وسانت هيلانة والمناطق التابعة لها في إسرين وترنيستان دا كونتها، وجزر تركس وكايكوس؛ وأراضيإقليم القطب الجنوبي البريطاني وإقليم المحيط الهندي البريطاني وجنوب جورجيا وجنوب جزر ساندويتش، التي لا يوجد بها سكان أصليون؛ ومناطق القواعد الخاضعة للسيادة في أكروتيري وديكيليا في قبرص.

٦-١ وتحتفظ أقاليم ما وراء البحار بارتباطها بالمملكة المتحدة لأن شعوبها ترغب رغبة صريحة في ذلك. وهي تتمتع بمقدار كبير من المسئولية عن تسيير شؤونها الخاصة. كما يتألف حكم ذاتي محلي على العموم من خلال إنشاء مجلس تنفيذي وهيئة تشريعية منتخبة. ويعين حكام أو منفوضون من قبل الناج البريطاني بناءً على مشورة وزير الخارجية، ويتولون مسؤولية الشؤون الخارجية والدفاع، وعادة الأمان الداخلي والخدمة العامة.

شراكة جديدة

٧-١ في آب/أغسطس ١٩٩٧، شرعنا في عمل استعراض لعلاقات بريطانيا مع ما كان يسمى حينذاك الأقاليم التابعة. وفضلاً عن مجتمع حكومة جديدة بعد إعلان نتائج الانتخابات التي أجريت في أيار/مايو ١٩٩٧، فقد تضافر عدد من العوامل الخاصة التي حدت إلى هذه النظرة الجديدة. وهي تشمل:

• النشاط البركاني المتزايد في مونتسيرات؛

• زيادة الوعي بما تعانيه بعض الأقاليم الفقيرة من انعزال ومشاكل اقتصادية، لا سيما سانت هيلانة؛

• الأهمية المتنامية للمراكز المالية الخارجية الواقعة في بعض الأقاليم - وبخاصة برمودا وجزر كايمان وجزر فرجن البريطانية.

٨-١ وكانت الغاية من الاستعراض هي كفالة أن تعبر العلاقة عن احتياجات الأقاليم واحتياجات بريطانيا على حد سواء، والإيحاء للأقاليم بالثقة في التزامنا تجاه مسقبلها. وقد شمل الاستعراض السياسة العامة إزاء الأقاليم المتبقية كافة، رغم تطبيق ظروف خاصة على حالي جبل طارق وجزر فوكلند. وقد استثنيت مناطق القواعد الخاضعة للسيادة في قبرص من الاستعراض نظراً لطابعها الخاص كقواعد عسكرية، وبالتالي فقد استبعدت من نطاق هذا الكتاب الأبيض.

٩-١ وقد انطلق الاستعراض من نقطة أساسية وهي أن روابط بريطانيا مع الأقاليم التابعة ينبغي أن تقوم على شراكة تجعل لكل واحد من الطرفين التزامات ومسؤوليات. فالأقاليم ينبغي لها أن تدير شؤونها بنفسها وفقاً لدساتيرها وفي نطاق الاحترام التام للالتزامات الدولية للمملكة المتحدة ذات الصلة بها. وفي هذا الإطار ينبغي للمملكة المتحدة أن تدعم حق كل إقليم من الأقاليم في تقرير مستقبلها وتبوء منزلة رفيعة.

١٠-١ ويرجع عهد آخر استعراض مهم أجري للسياسة المتبعة تجاه الأقاليم إلى سنة ١٩٨٧، غير أنه كان منحصراً في أقاليم الكاريبي التابعة وبرمودا. وقد خلص هذا الاستعراض إلى أنه لا ينبغي للمملكة المتحدة السعي إلى التأثير في الرأي داخل الأقاليم بشأن الاستقلال، إنما ينبغي لها أن تبقى مستعدة لتلبية الطلب عندما يكون الاستقلال هو الرغبة الواضحة والمعبر عنها بطريقة دستورية من قبل الشعب، على أن تظل الاحتياجات المعقولة للأقاليم التابعة هي أول ما يلبي من أموال المعونة التي ترصدها المملكة المتحدة.

١١-١ وطلبنا الحصول على الآراء بشأن ثلاثة مسائل رئيسية:

الجنسية

معرفة ما إذا كان سكان الأقاليم التابعة ممن لا يتمتعون بالجنسية البريطانية يرغبون في الحصول عليها (وهي تخول لحامليها حق الإقامة في المملكة المتحدة) وإذا كان الأمر كذلك فعلى أي أساس - ومعرفة ما إذا كان ينبغي أن تكون لسكان بريطانيا وسكان الأقاليم حقوق متبادلة، بما فيها حق الإقامة؟ وكشف المشاورات عن وجود اهتمام بالجنسية البريطانية - ولكن فقط على أساس عدم التبادل.

المركز الدستوري

ما هي درجة الاهتمام بتغيير العلاقة الدستورية للأقاليم بالمملكة المتحدة؟ باستثناء بعض الإشارات المحدودة إلى مركز التبعية للنافذ المماثل لمركز جزر شانيل، لم يكن ثمة اهتمام كبير بتغيير العلاقة الدستورية الحالية.

الاسم

هل هناك دعم كبير لتغيير اسم البلدان المعنية وهو "الأقاليم التابعة البريطانية"؟ كشف المشاورات عن وجود دعم لتغيير هذه التسمية إلى "الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار"، أو ما ماثل ذلك.

١٢-١ وساهم عدد من الممارسات الأخرى في إعداد هذا الكتاب الأبيض.

تقرير المكتب الوطني لمراجعة الحسابات بشأن الالتزامات المحتملة في الأقاليم التابعة

١٣-١ في ٢٠ أيار / مايو ١٩٩٧، نشر المكتب الوطني لمراجعة الحسابات تقريراً مسحوباً بشأن الالتزامات المحتملة في الأقاليم التابعة. وعین التقرير مجموعة عريضة من المجالات التي أحرز فيها تقدم منذ التقرير الأخير للمكتب في عام ١٩٩٢، إلا أنه دعا إلىمواصلة العمل من أجل خفض المخاطر في المستقبل إلى الحد الأدنى بالنسبة إلى وزارة المالية البريطانية.

١٤-١ وكما حصل في عام ١٩٩٢، عقدت لجنة الحسابات العامة جلسات استماع على أساس تقرير المكتب الوطني لمراجعة الحسابات. وأدى الوكيل الدائم لوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، السير جون كير، بشهادته. ونشرت لجنة الحسابات العامة استنتاجاتها وتوصياتها في تقرير قدمته إلى البرلمان مؤرخ ٢١ أيار / مايو ١٩٩٨.

١٥-١ وكان توقيت هذا الاستعراض ومادته ملهمة مذكورة في إعداد هذا الكتاب الأبيض. وعولجت توصياته - وبخاصة المتعلقة منها بالنظام المالي ومراقبة الافتراض العام.

تحقيق اللجنة المختارة المعنية بالشؤون الخارجية بشأن أقاليم فيما وراء البحار

١٦-١ باشرت لجنة مجلس العموم المختارة المعنية بالشؤون الخارجية استعراضاً خاصاً بها أجرته بشأن الأقاليم. وحصلت على شهادة البارونة سيمونس في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧. وقدمت وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث بدورها مذكرة تفصيلية إلى اللجنة المختارة المعنية بالشؤون الخارجية. ونشرت اللجنة تقريرها المؤقت في ٣ شباط / فبراير ١٩٩٨، الذي أوصى بما يلي:

- أن يغطي استعراض الحكومة الصعوبات التي يواجهها حاملو جوازات الأقاليم التابعة عند السفر والصعوبات الأخرى المتصلة بالتعليم والتدريب;
 - تقوية التنسيق داخل الحكومة البريطانية;
 - تعزيز الحكم الجيد وسيادة القانون في الأقاليم وتنقيح دساتيرها;
 - كان اقتراح تغيير الإسم إلى أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار اقتراحاً صائباً.
- ونُشر رد الحكومة على التحقيق في ١٣ أيار / مايو ١٩٩٨.

تحقيق اللجنة المختارة المعنية بالتنمية الدولية بشأن موتسيرات

١٧-١ في خبرٍ التهديد المستمر الذي تتعرض له موتسيرات من النشاط البركاني، أعلنت لجنة مجلس العموم المعنية بالتنمية الدولية في آب / أغسطس ١٩٩٧ عن عزمها إجراء تحقيق بشأن إدارة الحكومة للأزمة.

ونشرت اللجنة استنتاجاتها في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأرسل رد الحكومة إلى رئيس اللجنة عن طريق وزير التنمية الدولية في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨. ونشر رد الحكومة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

شراكة جديدة - الطريق الجديد إلى الأمام

١٨-١ لقد أعلنا النتائج المؤقتة للاستعراض في شباط/فبراير ١٩٩٨. وفي خطاب أمام ما كان يعرف في ذلك الوقت باسم رابطة الأقاليم التابعة - وهي تعرف اليوم باسم رابطة أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار - عرض وزير الخارجية العناصر الرئيسية للعلاقة الجديدة بين بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار.

١٩-١ وقد ذكر أن العلاقة الجديدة ستكون شراكة حديثة مكيفة لاحتياجات الطرفين وتستند إلى أربعة مبادئ أساسية هي:

• تقرير المصير:

• الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة:

• تتمتع الأقاليم بالحرية في إدارة شؤونها إلى أقصى درجة ممكنة:

• التزام قوي من المملكة المتحدة بمساعدة الأقاليم في تنميتها الاقتصادية ومد يد العون لها في حالات الطوارئ.

٢٠-١ وأشار إلى أن المجالات الرئيسية للتغيير في نطاق العلاقة الجديدة هي ما يلي:

التنسيق

سيشترك وزير الخارجية مع وزير التنمية الدولية في وضع تفاصيل الترتيبات الجديدة لكتفالة أحسن إدارة ممكنة لعلاقات المملكة المتحدة مع أقاليمها ومسؤولياتها تجاهها. وسوف يعين وزير لأقاليم ما وراء البحار. وسوف يكون هناك حوار منظم جديد بين أقاليم ما وراء البحار والحكومة.

الأسم

يطبق على الأقاليم في المستقبل اسم أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار واختصاراً أقاليم ما وراء البحار.

الجنسية

لقد تم تفهم الإحساس بالظلم في العديد من أقاليم ما وراء البحار الناجم عن عدم التمتع بالجنسية البريطانية. وسوف ننظر بعين العطف في إمكانية منح الجنسية.

النظام المالي

سوف توضع قائمة مرجعية للتدابير التنظيمية في الأقاليم للارتفاع بأنظمتها المالية إلى مستوى المعايير المقبولة دوليا. وسوف يطلب من أقاليم ما وراء البحار تقديم مقترنات لإنشاء سلطات تنظيمية مستقلة ومزودة بالموارد المناسبة.

حقوق الإنسان

إن سجل العديد من أقاليم ما وراء البحار إيجابي، لكن لا بد من القيام بمزيد من العمل لكتفالة الاتساق مع الالتزامات التي قطعتها بريطانيا نيابة عنها.

٢١-١ وأضاف قائلا إننا أعلنا أننا سوف نمضي قدما في العمل في المجالات ذات الأولوية، مثل تحسين تنظيم الأنشطة الخارجية. وقد تقرر بصورة مستقلة أن تتخذ أيضا إجراءات لمعالجة مسائل المنافسة الضريبية الضارة، التي تسترعي مزيدا من الاهتمام الدولي. وقال وزير الخارجية إن المرحلة المقبلة سوف تكرس لوضع تفاصيل هذه المقترنات في هذا الكتاب الأبيض.

الشراكة من أجل التقدم والرخاء

٢-١ تقوم سياسات بريطانيا تجاه أقاليم ما وراء البحار على أساس تحديد مواطني كل إقليم ما إذا كانوا يودون البقاء على ارتباطهم ببريطانيا أم لا. وليس في ديننا فرض الاستقلال على الشعوب المعنية ضد إرادتها. بيد أن السياسة الثابتة التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة هي منح جميع أشكال المساعدة والتشجيع للأقاليم التي رغبت في الاستقلال، حيالما كان ذلك يشكل خيارا. وكان أقرب استعراض لهذه المسألة هو الاستعراض الذي تم في برمودا في شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٥، عندما أسفرا استفتاء عن التصويت بنسبة ٧٣ في المائة لصالح الحفاظ على الارتباط ببريطانيا.

٢-٢ وتساعد بريطانيا على تنمية أقاليم ما وراء البحار على المستويين الاقتصادي والسياسي على السواء. وهذه أولوية عليا بالنسبة إلى الحكومة، وتمتثل مع الالتزامات بريطانيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣-٢ وبهدف تحسين الروابط القائمة بين المملكة المتحدة والأقاليم، عينا لأول مرة وزيرا متفرغا لأقاليم ما وراء البحار في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث بغية الإشراف على الشراكة الجديدة وتنميتها.

٤-٢ وستقوم الشراكة على التشاور والتفاهم المشترك. وسينشأ محفل سياسي جديد، يسمى المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، يجمع بين الوزراء البريطانيين والوزراء الأول، والأعضاء المنتخبين من المجالس التشريعية من أقاليم ما وراء البحار، حيثما انعدم النظام الوزاري، لبحث المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وسيجتمع المجلس سنويًا. كما سيجتمع المجلس مرة كل سنتين قبل اجتماع رؤساء دول حكومات الكمنولث مباشرة، لتمكين ممثليها من الحضور، وقد ألموا تمام الإلمام بوجهات نظر حكومات أقاليم ما وراء البحار. ونخطط لعقد أول اجتماع للمجلس في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

العلاقات الدستورية

٥-٢ نحن نلتزم بكفالة الحكم الجيد، وتنمية سياسية واقتصادية واجتماعية مستدامة في أقاليم ما وراء البحار وضمان أمنها والدفاع عنها. وقد أعيد تأكيد الالتزام بالدفاع عن أقاليم ما وراء البحار في استعراض الدفاع الاستراتيجي الذي نشر في تموز/يوليه ١٩٩٨. ولذلك مضمون: حامية في جزر فوكلاند مثلًا، وسفن حراسة في البحر الكاريبي وجنوب المحيط الأطلسي. وفي المقابل، فإننا تتوقع أعلى مستويات النزاهة والحكم وأمثال الاتفاques الدولية التي تكون فيها المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار طرفاً؛ وتتوقع التقليل إلى أدنى حد من نطاق تعرض المملكة المتحدة للالتزامات المحتملة.

٦-٢ وأشارت التشاور مع الأقاليم تعبيراً واضحاً عن رغبتها في استبقاء الروابط القائمة مع بريطانيا. وخلصنا إلى أن كلاً من الاندماج في المملكة المتحدة ومركز التابع للناتج البريطاني ليس خيارين أكثر ملاءمة من الترتيبات الحالية. غير أن هذه الترتيبات يلزم مراجعتها واستعراضها. وإذا اقتضى الأمر تنقيحها.

٧-٢ والروابط القائمة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار منصوص عليها في دستور كل إقليم. ويسود الاعتقاد في أقاليم ما وراء البحار أن دساتيرها تحتاج إلى الإستكمال وإلى التحديث متى كان ذلك ضروريًا. وكل إقليم من أقاليم ما وراء البحار فريد في نوعه ويحتاج إلى إطار دستوري يتكيف مع ظروفه الخاصة. وسيمعن النظر في الاقتراحات التي ترد من حكومات أقاليم ما وراء البحار متضمنة توصيات محددة بإجراء تغيرات دستورية.

٨-٢ ويجب أن يقوم حكم الأقاليم على قاعدة متينة. فالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون لها جميعها أهميتها لأقاليم ما وراء البحار شأنها شأن أي مكان آخر. والمبادئ التي ينبغي أن تؤسس عليها الدساتير الحديثة واضحة. إذ يجب أن يكون هناك توازن بين الالتزامات والتوقعات، وكلاهما ينبغي تحديده على نحو واضح وصريح. وسيركز ما يتخذ من الإجراءات مستقبلاً على ما يلي:

• تدابير لتعزيز اتسام الحكومة بمزيد من الانفتاح والشفافية والمساءلة؛

• إدخال تحسينات على تكوين الأجهزة التشريعية وتسخير أعمالها؛

تحسين فعالية الخدمات العامة وكفاءتها ومساءلتها وحيادها:

دور وزراء أقاليم ما وراء البحار ومجالسها التنفيذية وممارستهم المسؤولية الجماعية عن سياسات الحكومة وقراراتها:

احترام سيادة القانون والدستور:

تشجيع الحكم القائم على التمثيل والمشاركة:

حرية التعبير والمعلومات:

توفير معايير عالية للعدالة:

اعتماد مقاييس حديثة لاحترام حقوق الإنسان.

٩-٢ ويجري بالفعل بحث التغيرات الدستورية. ونحن نخطط، على سبيل المثال، لاستشارة سكان سانت هيلانة والأقاليم التابعة لها بشأن سبل تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان للسكان المقيمين في جزيرة أسينشن. وبعض الأقاليم نашطة بالفعل في تحديات لأجهزة الحكومة: ففي جزر كايمان، على سبيل المثال، يجري تطبيق برنامج واسع لإصلاح القطاع العام وتحديثه.

١٠-٢ واعتمدت بالفعل تغيرات هامة لجعل الشراكة الجديدة فعالة. فقد وضعت وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث ووزارة التنمية الدولية ترتيبات إدارية لكفالة إدارة أفضل لروابط المملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار ومسؤولياتها تجاهها.

١١-٢ وعقب مشاورات وثيقة بين وزير الخارجية وشؤون الكمنولث ووزير التنمية الدولية، تقرر إنشاء إدارتين متوازيتين لأقاليم ما وراء البحار في الوزارتين. وقد أنشئت هاتان الإدارتان، وشكلت لجنة اتصال وزارية مشتركة لتنسيق أنشطة الوزارتين وسياساتهما بالنسبة لأقاليم ما وراء البحار التي تتلقى المساعدة.

١٢-٢ والإدارة الجديدة للتنمية فيما وراء البحار، التابعة لوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، مسؤولة عن جميع المسائل المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار، وهي مسؤولة أمام وزير أقاليم ما وراء البحار. وتطبق ترتيبات خاصة على المسائل ذات الصلة بجبل طارق وجزر فوكแลند. ونظرا إلى أن جبل طارق يدخل في نطاق الاتحاد الأوروبي بصفته يشكل جزءا من عضوية المملكة المتحدة بموجب معاهدة روما - وهو الإقليم

الوحيد لما وراء البحار الذي له هذا المركز - فإن الإشراف عليه سيتواصل أساساً من جانب إدارات الشؤون الأوروبية التابعة لوزارة الخارجية وشئون الكمنولث، على أن تسأل أمام وزير الشؤون الأوروبية.

١٣-٢ وعقب استعراض إدارات برنامج المساعدة لمنطقة البحر الكاريبي، قررت وزارة التنمية الدولية في بداية عام ١٩٩٨ أن تتركز في لندن كل أعمال الدعم المقدم إلى أقاليم ما وراء البحار وأسندت إلى وكيل وزارة التنمية الدولية للشؤون البرلمانية المسؤولة المحددة عن الإشراف على علاقة المساعدة مع أقاليم ما وراء البحار. وفي الوقت نفسه، قررت وزارة الخارجية وشئون الكمنولث أن تعين إلى لندن المسؤولة عما تقدمه من تمويل لأنشطة الحكم الجيد وأكبر قسط من العمل الآخر الذي كانت تقوم به إلى حد الآن الأمانة الإقليمية للأقاليم التابعة، وهي الهيئة المشتركة بين وزارة الخارجية وشئون الكمنولث ووزارة التنمية الدولية التي يقع مقرها في بربادوس. وتبعاً لذلك أغلقت الأمانة. بيد أنه من أجل مراعاة الحاجات التنظيمية والبنوية المتغيرة، أبقيت إدارة التنمية فيما وراء البحار على بعض الخبرات الاستشارية في بربادوس.

١٤-٢ وتتوفر هذه الترتيبات الجديدة بالفعل تجاهنا أكبر في وضع السياسات، مما يجعل صورة عمل حكومة المملكة المتحدة من أجل أقاليم ما وراء البحار في بريطانيا أكثر إشراقاً، ويساعد على تحسين الحوار مع الأقاليم ذاتها.

١٥-٢ وتبين أقاليم ما وراء البحار أيما تباين من حيث الحجم والسكان والتنمية الاقتصادية وغيرها من العناصر. غير أنه توجد درجة من التجانس والتشابه في الترتيبات الدستورية والمؤسسية القائمة في مجال حكمها وإدارتها. ونود أن يقوم كل إقليم من الأقاليم بإعادة النظر في هيكله وترتيباته مستوحياً فكرة الشراكة الجديدة. فقد تكون هناك حاجة إلى تغييرات محلية لجعل أداء الشراكة كاملاً، ولتحسين الحوار بين الأقاليم والمملكة المتحدة.

١٦-٢ واستجابة لطلبات عدد من حكومات أقاليم ما وراء البحار، استعرضنا الترتيبات في بروكسل لضمان كفالة مصالح أقاليم ما وراء البحار على النحو الملائم داخل الاتحاد الأوروبي، نظراً إلى الأثر المباشر للعديد من القرارات والتنظيمات الصادرة عن اجتماع بروكسل على اقتصادات تلك الأقاليم. وستواصل قيادة الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية وشئون الكمنولث الاتصال عن كثب بإدارة أقاليم ما وراء البحار وإدارة أوروبا الجنوبية إضافة إلى إدارات حكومية أخرى بشأن المسائل التي تهم الأقاليم. وقد كلف أمين أول بمكتب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل بالعمل كحلقة اتصال لشئون أقاليم ما وراء البحار التي يغطيها قرار بلدان وأقاليم ما وراء البحار. والاتصال الوثيق قائماً بين الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الاتحاد الأوروبي، وحكومة جبل طارق عن طريق مكتبيها ببروكسل.

١٧-٢ كما استفسر منا قادة أقاليم ما وراء البحار عن إمكانية إقامة روابط أوسع بين الأقاليم والكمولث. وكان ردنا أن باب العضوية الكاملة في الكمنولث مفتوح للبلدان المستقلة وحدها، الأمر الذي يحد من نطاق مشاركة أقاليم ما وراء البحار في شئون الكمنولث. بيد أن أعضاء الأجهزة التشريعية في أقاليم ما وراء البحار

البحار يتمتعون منذ فترة طويلة بعضوية الرابطة البرلمانية للكمنولث على قدم المساواة مع أعضاء الكمنولث ذوي العضوية الكاملة. وستعمل على توسيع هذا التعاون ليشمل مشاركة أقاليم ما وراء البحار في منظمات أخرى تابعة للكمنولث. فحكومة برمودا وغيرها من حكومات أقاليم ما وراء البحار تشارك على نحو منتظم، بوصفها أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في اجتماعات وزراء المالية للكمنولث. وستستضيف جزر كايمان اجتماع عام ١٩٩٩. وكذلك حضر ممثلو أقاليم ما وراء البحار اجتماعات وزراء العدل في الكمنولث. وفي عام ١٩٩٨ انضم ممثلو تلك الأقاليم لأول مرة كأعضاء ضمن الوفد البريطاني لدى اجتماع كبار مسؤولي الكمنولث واجتماع وزراء الصحة لبلدان الكمنولث المعهودين ببربادوس، وبالتعاون مع أمانة الكمنولث، شرعنا في استكشاف نطاق توسيع عملية انضمام ممثلي أقاليم ما وراء البحار الذين يحضرون اجتماعات الكمنولث إلى عضوية الوفد البريطاني.

الجنسية

١-٣ تنظم سفر سكان أقاليم ما وراء البحار إلى بريطانيا ضوابط قانونية. ودرست الحكومة بصورة جدية إمكانية تحديد هذا الإطار القانوني بوصفه عنصراً رئيسياً في الشراكة الجديدة.

٢-٣ وقد أدخل قانوناً الكومنولث للمهاجرين لعامي ١٩٦٢ و١٩٦٨ ضوابط تقيد إلى حد كبير قدرة مواطنى الكومنولث ومواطني المملكة المتحدة والمستعمرات من الأقاليم التابعة على الاستيطان في المملكة المتحدة.

٣-٣ وجاء بعد هذين القانونين قانون الهجرة لعام ١٩٧١، الذي استحدث مفهوم الحق في الإقامة في المملكة المتحدة، وإنهاء الحق في حرية الانتقال إلى المملكة المتحدة لمواطني الكومنولث، بما في ذلك سكان الأقاليم التابعة.

٤-٣ واقتصرت ورقة استشارية لعام ١٩٧٧ تناولت موضوع الجنسية البريطانية تقسيم التمتع بجنسية المملكة المتحدة والمستعمرات إلى فئتين جديدتين: الجنسية البريطانية لمواطني المملكة المتحدة والمستعمرات الذين لهم الحق في الإقامة في المملكة المتحدة، والجنسية البريطانية لما وراء البحار للأشخاص الذين يخضعون لضوابط قانون الهجرة لعام ١٩٧١. وبعد ورود طلبات باسم أقاليم ما وراء البحار، ووفق على إدخال فئة إضافية اعترافاً بما لتلك الأقاليم من وضع خاص.

٥-٣ وبناءً عليه، استبدل قانون الجنسية البريطانية لعام ١٩٨١ جنسية المملكة المتحدة والمستعمرات بثلاثة أشكال جديدة من التمتع بالجنسية هي:

الجنسية البريطانية للأشخاص الذين لهم حق الإقامة في المملكة المتحدة:

جنسية الأقاليم التابعة للأشخاص الذين ينتمون إلى الأقاليم التابعة:

الجنسية البريطانية لما وراء البحار للأشخاص الذين لا صلة لهم إما بالمملكة المتحدة نفسها أو بأي إقليم من الأقاليم التابعة المتبقية.

وفتح قانون عام ١٩٨١ الباب أيضاً لحصول سكان جبل طارق على الجنسية البريطانية، وأعطى قانون منفصل الجنسية البريطانية لسكان جزر فوكل兰د في عام ١٩٨٣.

الحقوق الجديدة التي تمنحها الجنسية

٦-٣ لدى كثير من الناس في أقاليم ما وراء البحار الذين لديهم جنسية الأقاليم التابعة لبريطانيا ولكنهم لا يتمتعون بصفة المواطن البريطاني ومن ثم ليس لهم حق الإقامة في المملكة المتحدة شعور واضح بالظلم. وبالنسبة لبعضهم يشكل ذلك إزعاجاً لأنه يجعل سفرهم صعباً.

والمسألة أعمق من ذلك بالنسبة لآخرين. فهناك بعض الأقاليم لم تعرف إلا السيادة البريطانية. فتشعر هذه الأقاليم أنها بريطانية ولم يكن سكانها في أي وقت من الأوقات إلا بريطانيين. غير أن التشريع الذي تم سنّه في الستينات والسبعينات فرض ضوابط على دخولهم إلى المملكة المتحدة إما للاستيطان أو للزيارة.

وهناك رغبة شديدة في تخفييف هذه الضوابط وفي إعادة الحقوق إلى أصحابها. ونحن نتعاطف مع هؤلاء الذين يعيشون في أقاليم ما وراء البحار ويشعرون بالظلم، ونعتزم معالجة هذا الموضوع.

٧-٣ ولقد درسنا الخيارات بعناية. وقررنا أن تمنح فرصة الحصول على الجنسية البريطانية - ومن ثم حق الإقامة - لمواطني الأقاليم التابعة الذين لم يسبق لهم الحصول عليها ويريدون ذلك (ولكن انظر الفقرتين ١٢-٣ و ١٣-٣). وكل شخص لا يريد عمل ذلك يستطيع أن يعلن رأيه وأن يحتفظ بوضعه كمواطن من أقاليم تابعة لبريطانيا. وهذه خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة لشعوب أقاليم ما وراء البحار. فهي توفر فرصة، سعي كثير منهم إلى اغتنامها منذ سنوات طويلة. وترى الحكومة أن هذا هو التصرف الصحيح من حيث المبدأ. وسوف نعرض، عندما تسمح المواعيد البرلمانية، التشريع اللازم لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ.

٨-٣ وعندما اتخذت الحكومة هذا القرار فإنها وضعت في الاعتبار الطلبات التي قدمها أهالي كثير من الأقاليم - لا سيما الطلبات التي تم تقديمها باسم سكان سانت هيلانة (انظر الإطار).

ما الذي ستعنيه الحقوق الجديدة التي تمنحها الجنسية

٩-٣ درسنا بعناية الحجة التي تفيد بأن منح الجنسية البريطانية للسكان الذين لديهم جنسية الأقاليم التابعة لبريطانية سيؤدي إلى موجة جديدة من الهجرة الأولية. ونحن نتوقع أن عددا قليلا من سكان أقاليم ما وراء البحار سيرغبون في الهجرة بصفة دائمة إلى بريطانيا. فحوالي ٧٠ في المائة من مجموع سكان أقاليم ما وراء البحار يعيشون في أقاليم دخل الفرد فيها أعلى مما هو في بريطانيا، وعلى الأرجح أن المقيمين في الأقاليم الأكبر والأثرى، مثل برمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان، سيريدون البقاء في أماكن إقامتهم. غير أنه ربما يود البعض مثلا المجيء إلى بريطانيا لغرض التدريب أو الحصول على خبرة عملية وسوف يتم الترحيب بهؤلاء. ولا نتوقع أن تمارس أعداد كبيرة من هؤلاء الذين يقيمون في الوقت الراهن في الأقاليم الأقل ازدهارا وأصغر حجما حق المجيء إلى المملكة المتحدة والعيش فيها بصورة دائمة. فالتنمية الفعالة والمستدامة في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار ستستمر في توفير الفرص و المجالات الاختيار والحد من حاجة هؤلاء الناس إلى البحث عن هذه الفرص وال مجالات في أماكن أخرى.

١٠-٣ وهناك نقطة أخرى أثارتها بعض الحكومات في أقاليم ما وراء البحار وتمثل في أنها لن ترحب بالحصول على الجنسية البريطانية إذا كانت هذه الجنسية مقيدة بشروط مثل الالتزام بتطبيق المعدلات والأنظمة الضريبية البريطانية. الواقع أن اقتراح الحكومة المتعلقة بالجنسية غير مقيد بشروط. كما أن هذا العرض المقدم للحصول على الجنسية البريطانية لا يهدد بأي شكل من الأشكال حق الناس في هذه الأقاليم في تحديد علاقتهم الدستورية بالمملكة المتحدة. ولا يشكل هذا المنح الأخير للجنسية البريطانية حاجزا بالنسبة لأقاليم ما وراء البحار التي تفضل أن تكون مستقلة عن بريطانيا. ولن يتم إلغاء الوضع القانوني لجنسية الأقاليم التابعة لبريطانيا.

١١-٣ وأوضح كثير من سكان أقاليم ما وراء البحار أنهم يريدون الجنسية البريطانية لأن ذلك يسمح لهم بالسفر بحرية. ومن حقهم أن يتمكنوا من السفر بحرية. وينبغي أن يستطيعوا الدخول إلى بريطانيا من مواطنينا ويمررون بالمداخل التي يمر بها المواطنين البريطانيون وغيرهم من مواطني الاتحاد الأوروبي - وهم يشملون في الوقت الراهن سكان الأقاليم الفرنسية والهولندية، ولا يدخل ضمنهم سكان الأقليم البريطاني، باستثناء سكان جبل طارق وجزر فوكل兰د.

١٢-٣ ولا نعتزم عرض الجنسية البريطانية على موطنى الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار. فكثير منهم يستطيعون الحصول على جنسيتين أو لديهم جنسيتان. ويستطيع الكثير منهم المجيء إلى المملكة المتحدة من خلال نظام القسام. وبإضافة إلى ذلك، تتحمل مسؤولية خاصة عن الأشخاص الذين يعيشون في أماكن تمارس فيها مسؤولية سيادية.

١٣-٣ ولا تزمع الحكومة كذلك عرض الجنسية على مواطنى الأقاليم التابعة لبريطانيا الذين يتمتعون بهذا الوضع بسبب ارتباطهم بالقواعد الخاضعة للسيادة البريطانية في قبرص أو بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي. فهاتان حالتان خاصتان. واستخدام بريطانيا لهذه الأقاليمين يتصل بالدفاع.

مبدأ المعاملة بالمثل

١٤-٣ نعتزم أن يكون عرضنا للجنسية البريطانية قائما على أساس مبدأ عدم المعاملة بالمثل فيما يتعلق بحق الإقامة. وأظهرت مشاوراتنا مع الأقاليم أن هذه الجماعات الصغيرة في معظمها تخشى أن مبدأ المعاملة بالمثل لن يعطي حق الإقامة بدون قيد أو شرط للبريطانيين فحسب بل أيضاً للمواطنين الآخرين من الاتحاد الأوروبي وهذا يحتمل أن يسمح بتدفق الناس على نحو يمكن أن يؤثر تأثيراً جذرياً على تواسك تلك المجتمعات وطابعها الاجتماعي. وتعتبر الحكومة أن هذا القلق له ما يبرره. وهناك سوابق لهذه الحالة عندما تم عرض الجنسية البريطانية دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في حالة جزر فوكแลند وجبل طارق. وفي الاتحاد الأوروبي، لا تطالب فرنسا أو هولندا أو البرتغال بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مقابل الحصول على الجنسية الكاملة.

١٥-٢ وإن عرض الجنسية البريطانية على أساس مبدأ عدم المعاملة بالمثل يتافق تماماً كاملاً مع الأهمية التي تعلقها الحكومة على جعل بريطانيا بلداً متعدد الجنسيات ومتنوع الثقافات.

١٦-٢ وبموجب قانون الجماعة الأوروبية، يعني منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم التابعة لبريطانيا إعطاء هؤلاء السكان بعض الحقوق في الجماعة الأوروبية تتمثل في حرية الحركة والإقامة في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

١٧-٣ وعندما يتم سن التشريع الملائم، فإن جميع الأشخاص الذين كانوا من مواطني الأقاليم التابعة لبريطانيا من خلال ارتباطهم بالأقاليم المستوفية للشروط الواقعة فيما وراء البحار (انظر الفقرة ٣-١٣ أعلاه) سيصبحون وقت بدء نفاذ التشريع مواطنين بريطانيين بصورة تلقائية.

وسوف تكون هناك أحكام تسمح للأطفال الذين يولدون لأبوين مستوفيين للشروط في أن يصبحوا مواطنين بريطانيين عند مولدهم أو من خلال تبنيهم. غير أنها سنوفر أيضاً لهؤلاء الذين لا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين بريطانيين إمكانية التخلص عنها وبقائهم من مواطني الأقاليم التابعة لبريطانيا.

١٨-٣ واعتباراً من الآن، سيُخضع الوافدون إلى أقاليم ما وراء البحار، في المقام الأول، للوائح الخاصة بالحق في الإقامة في إقليم ما وراء البحار الذين يرغبون في العيش فيه. وتحتفظ هذه اللوائح باختلاف الأقاليم وتنص في كثير من الأحيان على فترات إقامة قانونية طويلة وغير ذلك من الشروط للحصول على مركز الانتفاء. وسوف نضع ترتيبات تسمح بمنح الجنسية البريطانية لهؤلاء الأشخاص الذين يحصلون على جنسية الأقاليم التابعة لبريطانيا، نتيجة إقامتهم بصورة قانونية في إقليم من الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار.

تشجيع الحكم الجيد - حقوق الإنسان

٤-١ نعتبر أن وضع أعلى معايير التقيد بحقوق الإنسان وصيانتها جانب هام من شراكتنا مع أقاليم ما وراء البحار. وهدفنا هو أن تلتزم الأقاليم التي اختارت البقاء بريطانية بنفس المعايير الأساسية لحقوق الإنسان والافتتاح والحكم الجيد الذي يتوقعه الشعب البريطاني من حكومته. وهذا يعني أن تتقيد تشريعات أقاليم ما وراء البحار بنفس الالتزامات الدولية التي تخضع لها بريطانيا، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة. وأقاليم ما وراء البحار تستحق السمعة التي تتمتع بها من حيث احترام حقوق الإنسان والتقيد بها، بيد أنه لا يزال من الضروري إدخال تعديلات في بعض الأقاليم لضمان الانسجام فيما بينها.

٤-٢ وهناك ثلاث مسائل تتعلق بحقوق الإنسان كنا قد أشرنا إلى أنها نود رؤية إصلاحات بشأنها في بعض أقاليم ما وراء البحار، وهي:

- العقوبة الجنائية القضائية، التي لا تزال موجودة في مدونة قوانين اثنين من أقاليم ما وراء البحار؛
- التشريعات في بعض أقاليم ما وراء البحار التي تحظر أفعال اللواط التي تتم سراً بين الراشدين برضاهما؛
- عقوبة الإعدام، التي لا تزال متاحة للمحاكم في برمودا.

٤-٣ وفي حين تحتفظ أقاليم الحكومة بهذه التشريعات فهي مهددة بخرق اتفاقات دولية هامة وأساسية، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض هذا المملكة المتحدة للالتزامات محتملة بتحمل تكاليف وربما تعويضات يمكن تقادمها. وتقييداً بالتزامناً بعلاقة عصرية مع أقاليم ما وراء البحار تقوم على الشراكة والحكم الذاتي المسؤول، فإننا نفضل أن تسن أقاليم ما وراء البحار إصلاحات اللازمة بنفسها. بيد أنه في حال غياب الإجراءات المحلية، يمكن فرض التشريعات على أقاليم البحر الكاريبي عن طريق إصدار أوامر مجلسية.

العقوبة الجنائية القضائية

٤-٤ ما برحت العقوبة الجنائية القضائية قائمة في مدونات قوانين جزر فرجن البريطانية وبرمودا. وقد ألغيت هذه العقوبة في مونتسيرات في عام ١٩٩١ وفي أنغوفيلا وجزر تركس وكايكوس في عام ١٩٩٨. كما بدأ الإلغاء في جزر كايمان في عام ١٩٩٥ وأنجز في عام ١٩٩٨. وهناك اعتقاد في الأقاليم التي لا تزال

تحتفظ بهذه العقوبة بأنها توفر رادعا، لا سيما ضد أعمال البلطجة وجرائم الأحداث. بيد أنه في السنوات الأخيرة، صدرت حكم فقط في جزر فرجن البريطانية، وكانت المرة الأخيرة في عام ١٩٩٦.

اللواط

٤-٥ نعتقد أنه ينبغي لجميع أقاليم ما وراء البحار أن تسن تشريعات مماثلة لقانون الجرائم الجنسية الصادر في المملكة المتحدة في عام ١٩٦٧، الذي أباح أفعال اللواط التي تتم سرا بين الراشدين برضاهem. ولم يقم أي إقليم من أقاليم ما وراء البحار في البحر الكاريبي بجعل تشريعيته تتماشى وهذا القانون، رغم أن المحاكمات بشأن هذا الأمر في السنوات الأخيرة كانت نادرة. وهناك في بعض مجتمعات البحر الكاريبي معارضة قوية للواط بوجه خاص، تقوم على معتقدات دينية راسخة.

عقوبة الإعدام

٤-٦ ألغت المملكة المتحدة في عام ١٩٩١ عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم القتل في أقاليم البحر الكاريبي التابعة لها عن طريق أمر مجلسي. وفي وقت لاحق ألغت المملكة المتحدة عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم الخيانة والقرصنة في التشريعات المحلية.

وإلقليم الوحيد من أقاليم ما وراء البحار الذي احتفظ بعقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم القتل هو برمودا، ولو أن المرة الأخيرة الذي نفذ فيها هذا الحكم كانت في عام ١٩٧٧ (حالتان). ومنذ ذاك الحين، ومن أصل عدد صغير من أحكام الإعدام الصادرة بالنسبة لجرائم القتل المعتمد، كن هناك حكم واحد فقط لم يخض بالاستئناف إلى عقوبة أقل لا تتضمن عقوبة الإعدام؛ وقد خفف الحكم في تلك القضية في وقت لاحق إلى السجن مدى الحياة.

٤-٧ وقد أعربنا لدى حكومة برمودا عن قلقنا بشأن استمرار وجود عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم القتل. ونأمل في أن تتخذ السلطة التشريعية في برمودا خطوات مبكرة لإزالة هذه العقوبة من مدونات قوانينها. إذ أن درجة الاستقلال الدستوري التي بلغتها برمودا تحول بيننا وفرض إلغاء عقوبة الإعدام هناك بأمر مجلس. ولكن في حال عدم اتخاذ إجراء محلي، سننتظر فيما إذا كان علينا فرض إلغاء عن طريق قانون برلماني.

٤-٨ كما نتوقع من جميع أقاليم ما وراء البحار إلغاء عقوبة الإعدام من مدونات قوانينها بالنسبة لجرائم الخيانة والقرصنة.

تشجيع الحكم الجيد - المالية

٤-٩ نعتبر أن العديد من الإصلاحات جوهري لتحسين المعايير في هذا المجال الرئيسي من الأعمال الحكومية:

- الخدمات المالية:
- مراجعة الحسابات:
- الاقتراض:
- المسائل الضريبية:

الخدمات المالية - تطورها وتنظيمها

٢-٥ نمت صناعة الخدمات المالية الدولية نمواً مثيراً في العقود الأخيرة. فقد قامـت في عدد كبير من أقاليم ما وراء البحار، وبخاصة أقاليم البحر الكاريبي ولكن أيضاً برمودا وجبل طارق، قطاعات مالية خارجية ناجحة، فأدخلـت بذلك التنوع على اقتصادـها. وفي بعض هذه الأقاليم، تسـهم الآـن عـائدـات هـذا القطاع إسـهامـاً كـبـيراً في إـيرـادـاتـ الـحـكـومـةـ وـفـيـ النـاتـجـ المـلـحـيـ الإـجمـالـيـ.

٣-٥ ويعود نجاح أقاليم ما وراء البحار إلى سمعتها من حيث الإدارة السليمة والأجهزة القانونية الفعالة والاستقرار السياسي والنظام العام وارتباطها بالمملكة المتحدة. ففي كل هذا ضمان للمستثمرين المحتملين والشركاء في الأعمال. ومن الجوهرـيـ بالـنـسـبـةـ لـمـسـتـقـبـلـ هـذـاـ القـطـاعـ الحـفـاظـ عـلـىـ هـذـهـ السـمـعـةـ منـ حيثـ الإـدـارـةـ النـزـيـهـةـ وـالـاسـتـقـاماـةـ وـرـفـعـ شـأـنـهاـ.

٤-٥ وإنشـاءـ قـطـاعـاتـ مـالـيـةـ بـحـجمـ كـبـيرـ يـنـطـوـيـ عـلـىـ مـخـاطـرـ إـسـاءـةـ الـاستـعـمالـ.ـ فـهـنـاكـ فـعـلاـ عـدـدـ مـنـ الـمـشـاـكـلـ.ـ وـحـيـثـماـ صـوـدـفـتـ هـذـهـ الـمـشاـكـلـ عـولـجـتـ،ـ كـمـ اـتـخـذـتـ خـطـوـاتـ لـتـعـزـيزـ النـظـمـ لـلـحـيلـوـلـةـ دـوـنـ تـكـرـارـهـاـ.ـ وـعـلـىـ بـنـاءـ خـطـوـطـ دـفـاعـيـةـ مـنـاسـبـةـ فـيـ مـوـاجـهـةـ إـسـاءـةـ الـاستـعـمالـ هـيـ عـمـلـيـةـ دـيـنـامـيـةـ.ـ فـمـعـ نـشـوـءـ الـأـسـوـاقـ وـتـطـوـرـ أـسـالـيـبـ غـسـلـ الـأـمـوـالـ وـالـغـشـ وـالـتـهـرـبـ مـنـ دـفـعـ الـضـرـائـبـ إـسـاءـةـ استـعـمالـ الـأـنـظـمـةـ،ـ يـجـبـ أـيـضاـ أنـ تـتـحـسـنـ نـظـمـ الـأـنـظـمـةـ الـمـالـيـةـ وـأـنـ تـسـتـكـمـلـ وـأـنـ تـلـبـيـ الـمـعـايـرـ الـدـوـلـيـةـ التـيـ تـضـيقـ باـطـرـادـ.

٥-٥ وأقاليم ما وراء البحار في البحر الكاريبي هـدـفـ محـتـمـلـ بـالـنـسـبـةـ لـلـعـامـلـيـنـ بـغـسـلـ الـأـمـوـالـ وـذـلـكـ بـسـبـبـ ماـ يـجـريـ فـيـهاـ منـ أـعـمـالـ مـالـيـةـ خـارـجـيـةـ،ـ وـقـرـبـهاـ مـنـ بـلـدـانـ إـنـتـاجـ وـاستـهـلاـكـ المـخـدـراتـ الرـئـيـسـيـةـ،ـ وـفـيـ بـعـضـ الـحـالـاتـ،ـ عـدـمـ كـفـاـيـةـ مـسـتـوـيـ الـأـنـظـمـةـ،ـ وـقـوـاعـدـ السـرـيـةـ الـصـارـمـةـ.ـ كـمـ أـنـ هـذـهـ الـأـقـالـيـمـ مـعـرـضـةـ لـمـحاـوـلـةـ الغـشـ.ـ وـفـيـ بـعـضـ الـحـالـاتـ،ـ يـجـعـلـ صـفـرـ حـجـمـ الـقـطـاعـاتـ الـعـامـةـ مـنـ الصـعـبـ توـفـيرـ الـأـنـظـمـةـ الـكـافـيـةـ،ـ وـلـاـ سـيـماـ إـذـاـ ماـ تـطـوـرـ الـقـطـاعـ الـخـارـجـيـ بـشـكـلـ أـسـرـعـ مـنـ تـطـوـرـ الـقـدـرـةـ الـتـنـظـيمـيـةـ.ـ وـالـجـرـائمـ الـمـالـيـةـ الـدـوـلـيـةـ وـإـسـاءـةـ استـعـمالـ الـأـنـظـمـةـ الـمـالـيـةـ النـاشـئـةـ فـيـ أـقـالـيـمـ ماـ وـرـاءـ الـبـحـارـ تـسـتـهـدـفـ بـشـكـلـ رـئـيـسيـ فـيـ بـلـدـانـ أـخـرـىـ.

٦-٥ وفي أعقاب المشاكل التي حدثـتـ فيـ القـطـاعـ الـمـصـرـيـ فـيـ مـوـنـتـسـيرـاتـ فـيـ عـامـ ١٩٨٩ـ،ـ وـالـفـضـيـحةـ الـمـصـرـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـمـصـرـفـ الـدـوـلـيـ لـلـاـنـتـنـمـاـنـ وـالـتـجـارـةـ (BCCI)ـ فـيـ عـامـ ١٩٩١ـ،ـ غـدـتـ أـنـظـمـةـ الـقـطـاعـاتـ الـمـالـيـةـ أـكـثـرـ شـدـةـ.ـ فـجـنـدـ الـمـنـظـمـونـ ذـوـوـ الـخـبـرـةـ فـيـ مـجـالـ الـأـعـمـالـ الـمـالـيـةـ الـتـيـ تـجـرـيـ فـيـماـ وـرـاءـ الـبـحـارـ،ـ كـمـ أـدـخـلـتـ تـشـرـيـعـاتـ مـالـيـةـ أـكـثـرـ شـمـوـلاـ.ـ وـأـصـدـرـتـ مـبـادـئـ تـوجـيهـيـةـ مـصـرـيـةـ مـنـقـحةـ تـقـيـدـ مـنـ مـنـجـ الـتـرـاـخـيـصـ الـخـارـجـيـةـ

للفروع والمؤسسات التابعة للمصارف الدولية والخاضعة للإشراف في موطنها. كما وضعت أحكام تتيح تحسين التعاون مع المنظميين ووكلالات إنفاذ القانون فيما وراء البحار، ووضعت تشريعات عصرية لجمع الجرائم في مجال غسل الأموال أو ستعتمد عما قريب في أقاليم ما وراء البحار الواقعة في البحر الكاريبي، وفي برمودا وجبل طارق. وينبغي أن ينصب الاهتمام الآن على استخدام هذه السلطات بشكل فعال.

٧-٥ ومع ذلك، وكما لوحظ في تقرير المكتب الوطني لمراجعة الحسابات عن الالتزامات المالية المحتملة في الأقاليم التابعة، كان التقدم المحرز بوجه عام في أقاليم ما وراء البحار في البحر الكاريبي في مجال إدخال التشريعات التنظيمية بطريقاً. فكثير من أقاليم ما وراء البحار لما يستوفي بعد استيفاء كاملاً المعايير المقبولة دولياً.

والتقاعس عن تشديد الأنظمة قد يؤثر في استقرار الأسواق المالية والثقة فيها ويعرض المملكة المتحدة إلى انتقادات دولية والتزامات مالية محتملة. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذا أن يقوض قدرتنا على مكافحة الفش المالى وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب من دفع الضرائب، كما يتوضّع فعالية العقوبات المالية. ويمكن أن يقوض أيضاً قدرة المملكة المتحدة على الإصرار على معايير أعلى مستوى لأنظمة المالية العالمية، وعلى تشجيع مزيد من التعاون التنظيمي.

٨-٥ ولا بد لأي مشترك في الخدمات المالية الدولية من أن يستوفي ما يقابل ذلك من المعايير الدولية في الممارسة الجيدة. وعلومة المالية الدولية تعني أنه يتبع حمامة النظام بأسره. ولذلك فإن من مصلحتنا جميعاً أن نضمن لا تكون أقاليم ما وراء البحار موضع شكوى وأن يكون لديها أجهزة تنظيمية مناسبة. وفي الأجل الطويل، فإن البيانات الجيدة هي التي ستزدهر كل الأذد هار. فيجب لا يكون هناك حلقات ضعيفة يمكن أن تساعد في تقويض النظام المالي الدولي.

٩-٥ والمطلوب من إقليم جبل طارق أن ينفذ جميع توجيهات الجماعة الأوروبية المتصلة بالأنظمة المالية. وقد أخذ إقليم جبل طارق على عاتقه الالتزام ليس بتنفيذ التدابير الضرورية للمعيار الأدنى المطلوب في الاتحاد الأوروبي فحسب، بل أن يعادل أيضاً معايير الأنظمة المالية للمملكة المتحدة. وتقوم حكومة المملكة المتحدة بانتظام بتقييم معايير الأنظمة المالية في جبل طارق بشكل رسمي وصارم. وفي هذا ما يضمن أن يستوفي جبل طارق الاحتياجات التنظيمية المبينة في الكتاب الأبيض هذا.

١٠-٥ كما أن اتخاذ إجراء هو أمر ضروري في جميع أقاليم ما وراء البحار التي لديها مراكز مالية أو مطامح لإنشاء مثل هذا القطاع، من أجل تحسين المعايير. كما يجب على حكومات أقاليم ما وراء البحار الإسراع في العمل الذي تقوم به بحيث تكون جميع التدابير متخذة حتى نهاية عام ١٩٩٩. وسنسأل حكام هذه الأقاليم تقديم تقارير مرحلية منتظمة. كما سنجري استعراضاً مستقلاً متعمقاً يسلط به الخبراء التنظيميون في عام ١٩٩٩ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذه التدابير وتقديم التوصيات عن كيفية معالجة المسائل

المعلقة وبحسب أي جدول زمني. وهذا جوهرى لضمان الأنظمة الكافية وانطباق الشروط ذاتها في جميع أقاليم ما وراء البحار في آن واحد.

١١-٥ وفيما يلي العناصر الرئيسية في المجموعة التنظيمية التي ترغب في أن تكون موضوعة حتى نهاية عام ١٩٩٩:

- سن تشريعات للتنظيم الفعال للقطاع الخارجى الذى يستوفى تماماً المعايير المقبولة دولياً، واتخاذ تدابير شاملة لمكافحة غسل الأموال، تشمل جميع المؤسسات المالية، وإدخال تشريعات لتحسين تنظيم وكلاء ومدراء تشكيل الشركات؛
- إيجاد سلطات لضمان أن يتمكن المنظمون ومنفذو القانون في أقاليم ما وراء البحار التي فيها قطاعات مالية من التعاون بشكل مناسب مع نظرائهم فيما وراء البحار، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتحقيق والتنفيذ، وذلك مهما كانت قوانين السرية السائدة؛
- إيجاد تراخيص وأجهزة تنظيمية من أجل جمع الأنشطة المالية التي تتولد عنها ظروف مناسبة للمنافسة العادلة بين أقاليم ما وراء البحار؛
- إنشاء سلطات تنظيمية مستقلة تستوفي المعايير المقبولة دولياً.

١٢-٥ والقطاع المالي الخارجى في معظم أقاليم ما وراء البحار، هو من مسؤولية الحاكم. وقد نظرنا فيما إذا كان هناك ميزة في توحيد السلطات. فكان قرارنا بأن هذا ليس أمراً جوهرياً. إذ حيث تؤول السلطة، يصبح من مسؤولية المعينين بالأمر ضمان أن تتحقق في الولاية أعلى المعايير. وسنحرص جميع أقاليم ما وراء البحار المعنية ونشير إلى المعايير التي تتوقعها. وإذا ما وجد، لدى رصد تنفيذ القائمة المرجعية، أن بعض الأقاليم كان خاماً ومتخلفاً، فإننا سنتنظر بجدية في استخدام سلطاتنا لضمان استيفاء المعايير المطلوبة.

مراجعة الحسابات والمساءلة المالية

١٣-٥ وجود إجراءات وقيود مالية سليمة، بما في ذلك توفر حسابات أنشطة القطاع العام المراجعة في الوقت المناسب، هو ضروري من أجل إدارة النفقات العامة إدارة سليمة. والسجل الماضي لأقاليم ما وراء البحار، من حيث مستوى وحسن توقيت مشروع الحسابات والحسابات المراجعة، متضارب.

١٤-٥ وسنعطي أولوية عالية لكتفالة أن تكون لأقاليم ما وراء البحار إجراءات سليمة لإدارة المالية الحكومية، تتطوّر على عمليات مراجعة داخلية للحسابات تفي بالغرض. وسيتعين على أقاليم ما وراء البحار أن تُعد في الوقت المناسب حسابات سنوية لجميع أنشطة القطاع العام تكون قد روجعت بشكل مستقل و تستجيب

لمعايير المملكة المتحدة، وتحدد بالكامل الالتزامات المالية المحتملة. ويجب أن تكون الحسابات خاصة لتدقيق من جانب الهيئة التشريعية للإقليم، وحسب الاقتضاء، من جانب لجنة تؤدي عملها على الوجه الكامل للحسابات العامة، وفي بعض أقاليم ما وراء البحار، ستدعوا الحاجة إلى استكمال تشريعات المحاسبة ومراجعة الحسابات كجزء أساسي من هذه العملية. ونحن مستعدون لتقديم مشورة الخبراء والمساعدة لإعانته أقاليم ما وراء البحار على جعل نظمها لمراجعة الحسابات ونظمها الإحصائية تفي بالمعايير المطلوبة.

الرقابة المالية - الاقتراض

١٥-٥ الاقتراض أداة مشروعة من أدوات السياسة الحكومية ولكن يجب توخي الحيطة في استعمالها. لذلك ننوي الاتفاق مع حكومات أقاليم ما وراء البحار على إجراءات ومبادئ توجيهية معززة.

وهذا الأمر من شأنه أن يكتفى استخدام الاقتراض بشكل مناسب ضمن حدود معقولة وتحوطية، ويساعد حكومات أقاليم ما وراء البحار على الاقتراض بشكل يحقق أكبر فائدة اقتصادية وبأفضل الشروط. وستتندد كثير من المبادئ التوجيهية إلى الممارسة القائمة وتشمل كافة وسائل جمع الأموال.

١٦-٥ وبصفة عامة، لا ينبغي التفكير في الاقتراض إلا لغرض مشاريع استثمارية رأسمالية محددة. وينبغي أن يقتصر الاقتراض على الاستثمارات التي لها معدل عائدات مالية واقتصادية يمكن حسابه ومؤكدة بشكل معقول. وينبغي أن يتولى أشخاص محترفون مؤهلون للفرض كما يجب تقييم جميع المشاريع الرأسمالية، مهما كانت طريقة تمويلها، وذلك بالرجوع إلى معايير تقنية واقتصادية ومالية واجتماعية، وإلى معايير بيئية (حسب الاقتضاء). وينبغي البحث أولاً عن مصادر التمويل التساهلي، ومن حيث المبدأ، يتعين تمويل المشاريع ذات الأهداف الاجتماعية والعائدات المالية المنخفضة من فوائض الميزانية المتكررة.

١٧-٥ وعند النظر في مشاريع معينة ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لأثر الالتزامات الجديدة على مستويات الاقتراض الكلية، ولسجل إدارة الدين في الإقليم. ولا ينبغي تطبيق إطار صارم، ولكن سيكون على كل إقليم راغب في الاقتراض أن يتفق معنا على مستوى كلي للاقتراض، وفي حالة بعض الأقاليم، ستكون الموافقة لازمة لكل قرض. ولن يوافق على تجاوز حدود الاقتراض المتفق عليها إلا في الظروف الاستثنائية، أو إذا حدث تغيير كبير في الحالة الاقتصادية منذ تعين الحد.

١٨-٥ وحكومات أقاليم ما وراء البحار هي التي تتحمل الالتزامات المحتملة عندما تضمن قروضاً لمنظمات أخرى، ولا ينبغي أن تُمنَح تلك القروض إلا بعد التقييم الصحيح لاحتمال عدم السداد. وستكون موافقتنا على هذه الضمانات لازمة لكل حالة على حدة.

١٩-٥ ولن نوفر أي ضمادات، صريحة أو ضمنية، للافتراض التجاري من جانب حكومات أقاليم ما وراء البحار. وعند التفاوض بشأن ترتيبات الافتراض، ينبغي ألا يصدر عن تلك الحكومات أي قول أو فعل يحتمل أن يفسّر على أنه يوحي بخلاف ذلك.

المسائل الضريبية

٢٠-٥ يتزايد الانشغال الدولي إزاء الآثار الجانبية الاقتصادية للمنافسة الضريبية الضارة بين الدول. واضطط مؤخراً بعمل في هذا الصدد من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي، حظي بتأييد قوي من مجموعة الـ ٧. وبالنظر إلى حراك رؤس الأموال على الصعيد الدولي، خلصت المنظمتان إلى أنه من الصعب معالجة هذه المسألة على أساس إقليمي بحت. فالحاجة تدعو إلى نهج عالمي، مثلما هو الشأن بالنسبة للتهرب من الضرائب والغش وغسل الأموال.

٢١-٥ وتأكيد الحكومة المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الـ ٧. فتعزيز الاستقرار والعدل الاقتصاديين وكذلك تحسين سلامة الأسواق المالية وأمنها أولويات عالية. وجميع الكيانات، بقطع النظر عن حجمها، من المحتمل أن تستفيد إذا كان الاقتصاد العالمي أكثر سلاماً. وهي مسؤولة على كفالة أن تكون قواعدها التنظيمية فعالة وشفافة وتتيح إمكانيات كافية للتحقيق المشروع في النشاط الإجرامي، بما في ذلك الغش في الضرائب والتهرب منها.

٢٢-٥ وهذه المبادرات انعكاسات على بعض أقاليم ما وراء البحار. لذلك من المهم أن تحظى بتعاون حكومات تلك الأقاليم. وسنواصل التشاور الوثيق مع حكومات أقاليم ما وراء البحار بشأن هذه المبادرات، وكفالة مراعاة مصالحها في المناقشات الدولية المتصلة بالمنافسة الضريبية الضارة. ونحن مستعدون لتزويد أقاليم ما وراء البحار بالمشورة والخبرة الفنية فيما يتصل بهذه المبادرات.

٢٣-٥ وفي مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك في فرض الضرائب على الأعمال التجارية، التي اتفق عليها في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، التزمت الدول الأعضاء بعدم إدخال تدابير ضريبية ضارة وإعادة النظر في القوانين والممارسات بهدف إزالة التدابير الضارة القائمة. والدول الأعضاء التي لها أقاليم مرتبطة أو تابعة ملتزمة، في إطار الترتيبات الدستورية، بكفالة اعتماد مبادئ المدونة في تلك الأقاليم.

٢٤-٥ وينظر الاتحاد الأوروبي أيضاً في مشروع توجيهات ستقتضي من الدول الأعضاء الأخذ بنظام لاقتطاع مبلغ لحساب الضريبة من الإيرادات عبر الحدود من مدخلات الأفراد، أو تزويد الدول الأعضاء الأخرى بمعلومات عن الإيرادات الآتية من المدخلات. ويقترح أن تلتزم الدول الأعضاء، في إطار ترتيباتها الدستورية، بكفالة تطبيق تدابير مماثلة في الأقاليم المرتبطة أو التابعة.

٢٥-٥ وفي أعقاب نشر تقرير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن المنافسة الضريبية الضارة، أنشئ منتدى بشأن الممارسات الضريبية الضارة للنظر في كيفية تطبيق

الوصيات الواردة في تقرير المنظمة. ودعا المنتدى عددا من الكيانات، منها بعض أقاليم ما وراء البحار، إلى تقديم تفاصيل عن نظمها الضريبية. وعن طريق الحوار مع الكيانات المعنية، سيقيّم المنتدى ما إذا كانت نظمها الضريبية تفي بمعايير المنظمة المتعلقة بتعريف الملاجئ الضريبي. وستدرج الكيانات التي تفي بمعايير المنظمة في قائمة للمنظمة تضم الملاجئ الضريبية. وستترشّد جهود أعضاء المنظمة بهذه القائمة لإقناع الكيانات التي توفر ملاجئ ضريبية بتعديل نظمها الضريبية وزيادة تعاونها الدولي في المسائل الضريبية.

٢٦-٥ وفي بلاغ صدر مؤخرا، حثت مجموعة الـ ٧ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إيلاء اهتمام خاص لوضع برنامج شامل لتحسين توافر المعلومات للسلطات الضريبية بهدف كبح التهرب من الضرائب وتفاديها على الصعيد الدولي من خلال الملاجئ الضريبية والنظم التفضيلية. وشجعت أيضا على اتخاذ إجراءات لكفالة تطبيق شروط الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة على الجرائم الضريبية، وقيام سلطات غسل الأموال بموافاة السلطات الضريبية بالمعلومات دعما للتحقيق في الجرائم المتصلة بالضرائب بطرائق تمكن من تبادل تلك المعلومات على الصعيد الدولي. والتزمت مجموعة الـ ٧ أيضا بالعمل على تحقيق هذه الأهداف في جميع الأقاليم الواقعة تحت مسؤوليتها الدولية.

٢٧-٥ ولم يتعد العمل في هذا المجال مراحله الأولى. ولا تزال هناك مسائل يتعين تسويتها، يتصل بعضها بالتعريف. ومن الضروري لحكومات أقاليم ما وراء البحار، ومن حقها، الحصول على مشورة واضحة بشأن المجالات التي من المحتمل أن تظل فيها صناعاتها المالية الخارجية قادرة على مواصلة ازدهار المجالات قد يطرأ عليها تغيير. وستعمل معها بشكل وثيق بينما تُتخذ المبادرات. وستتطلب هذه المبادرات مزيدا من التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات بشأن المسائل الضريبية وتحسين الشفافية، على سبيل المثال. وستجرى دراسة بشأن أثر المبادرات الاقتصادي المحتمل على البعض من أقاليم ما وراء البحار، لمساعدةنا على تحديد أفضل طريقة لمواصلة العمل. وما يهمنا هو كفالة ازدهار الصناعات المالية الخارجية في أقاليم ما وراء البحار، وتحقيق ذلك على أساس الامتثال للمعايير والممارسات المتماشية مع القواعد المتفق عليها دوليا.

تشجيع الحكم الجيد - ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتجارة المتصلة بالمخدرات

١-٦ الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات خطير جدي على الاستقرار في منطقة البحر الكاريبي: فتجار المخدرات يعتبرون أقاليمنا ما وراء البحار في المنطقة نقاطا محتملة للشحن العابر. وهذا النوع من الجرائم لا يعترف بالحدود. لذلك يسرنا أن ندعم أقاليم منطقة البحر الكاريبي في اشتراكها في الجهود الإقليمية لمكافحة تجارة المخدرات. وفيما يتصل بأقاليمنا الأخرى ما وراء البحار كانت المشكلة الوحيدة الهامة هي الاتجار غير المشروع بالمخدرات باستخدام الزوارق السريعة الموجودة في جبل طارق: ولكن التشريع المحلي لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، بما في ذلك حظر هذه الزوارق، حل المشكلة.

٢-٦ ولا يقتصر أثر الاتجار غير المشروع بالمخدرات على أقاليمنا ما وراء البحار فحسب وإنما يشمل منطقة البحر الكاريبي ككل. والخصائص الجغرافية للمنطقة تجعلها معرضة بشكل خاص للاتجار غير المشروع وما يتصل به من مشاكل الجريمة والعنف والفساد وتشوه الاقتصاد. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن ٤٠٠ طن من الكوكايين تُنقل عبر البحر الكاريبي كل عام. ويُعتقد أن معظم كمية الكوكايين التي تمر عبر أقاليمنا ما وراء البحار تتجه إلى الولايات المتحدة.

٣-٦ واتخذ كل واحد من أقاليمنا ما وراء البحار في منطقة الكاريبي خطوات لمعالجة مسائل المخدرات، بما في ذلك الاستهلاك المحلي للمؤثرات العقلية، وخطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال، على حد سواء. ووضعت أيضاً ترتيبات لكفالة التنسيق المناسب بين استراتيجياتها لمكافحة المخدرات.

والمثال النموذجي هو جزر تركس وكايكوس حيث عيّن منسق وطني لشؤون المخدرات وتقوم لجنة وطنية معنية بالمخدرات بتنسيق جهود جميع الوكالات المشاركة في التصدي للاتجار غير المشروع وغسل الأموال. وفي جزر كايمان، يسهم مجلس وطني لشؤون المخدرات في وضع السياسات، بينما تقوم فرق عمل مشتركة بين الشرطة والجمارك معنية بالمخدرات بدور رائد في إجراءات الإنفاذ.

٤-٦ واستهلت خطة عمل على نطاق المنطقة في اجتماع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عقد في بربادوس في أيار / مايو ١٩٩٦. وأصبح الإسهام الكبير المقدم من الاتحاد الأوروبي لهذا البرنامج الذي يدوم خمس سنوات يُعرف باسم مبادرة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمخدرات في منطقة البحر الكاريبي، وتناهز قيمتها ٢٥ مليون دولار. وتهدف المبادرة إلى مساعدة حكومات منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك أقاليم ما وراء البحار، على التصدي لمشاكل تجارة المخدرات عن طريق تحسين التعاون الإقليمي وزيادة القدرة على معالجة جميع جوانب مراقبة المخدرات. ونحن نؤدي دوراً رائداً في هذه المبادرة وسنواصل العمل على كفالة اشتراك أقاليمنا فيها بالكامل. والبرامج المندرجة في إطار المبادرة، وكثير منها تموله المملكة المتحدة جزئياً أو يشارك فيه خبراء بريطانيون، تشمل التعاون في المجال البحري والتدريب القضائي ومكافحة غسل الأموال والتدريب على إنفاذ القوانين ومراقبة السلاسل الكيميائية والحد من الطلب.

٥-٦ ونقدم كذلك مساعدة ثنائية ضخمة لمنطقة الكاريبي من أجل العمل على مكافحة المخدرات تستفيد منها الأقاليم الكاريبيّة فيما وراء البحار استفادة مباشرة:

• تجري سفينة الحراسة التابعة للأسطول الملكي لمنطقة الإندیز الغربية بدعم من سفينة مساعدة تابعة للأسطول دوريات لمكافحة المخدرات. وقد أحرزت العمليات المشتركة بيننا وبين أقاليم ما وراء البحار والولايات المتحدة النجاح في الآونة الأخيرة: وصادرت الشرطة البحرية لجزر تركس وكايكوس في شباط / فبراير ١٩٩٨ كمية من الكوكايين يقدر ثمنها بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الأقل؛

هناك شبكة من موظفي الاتصال المسؤولين عن مكافحة المخدرات في بلدان منطقة الكاريبي والبلدان المجاورة. وقام هؤلاء الموظفون بعمليات كثيرة ناجحة بالاشتراك مع سلطات إنفاذ القانون في المنطقة. ونحن نعكف على دراسة الطرق التي يمكن بها تطوير الفرق العسكرية البريطانية للمشورة والتدريب في منطقة شرقي الكاريبي لتصبح أداة أكثر فعالية لمكافحة المخدرات:

- يقوم المجلس الكاريبي لإنفاذ قوانين الجمارك، الممول جزئياً من المملكة المتحدة، بتشغيل نظام إقليمي للتدريب والمعلومات:

- تقدم المساعدة لرابطة مفوضي الشرطة في منطقة الكاريبي من أجل إنشاء أمانة إقليمية:

- لدينا منذ عام 1998 نظام استخبارات إقليمي (النظام الإقليمي للاستخبارات الجنائية لأقاليم ما وراء البحار) يقوم بجمع المعلومات وتوزيعها فيما بين أقاليم ما وراء البحار الكاريبية، وذلك للمساعدة على منع حدوث الجرائم الكبيرة واكتشافها وإجراء التحقيقات بشأنها، وبخاصة جرائم الاحتيال وغسل الأموال والمخدرات. ويعمل هذا النظام على نحو وثيق مع الكيانات الإقليمية الأخرى ومع وكالات الولايات المتحدة (التي تتخذ من ميامي مقراً لها):

- ويشارك أفراد من الأسطول الملكي في العمليات البحرية، إلى جانب أفراد القوات الجوية الملكية المختصين بالطيران والصيانة الذين يقومون بتشغيل طائرتين تبرعت بهما المملكة المتحدة لأنشطة مكافحة التهريب، وذلك كجزء من مساهمتنا في تنفيذ برامج مكافحة المخدرات في جزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس؛

- ونمول سفينة للتدريب بغرض قيام حرس السواحل في منطقة الكاريبي بالتدريب عليها من أجل مكافحة المخدرات وسيكون مقر السفينة في أنتيغوا والمتوقع تسليمها بحلول منتصف عام 1999:

- في تموز/ يوليه 1998، وقّعت الباورنة سيمونس اتفاقاً للتعاون البحري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار الكاريبي وبرمودا. ويوفر ذلك الاتفاق إطاراً لرکوب موظفي إنفاذ القانون على سفن لأطراف أخرى. وتسمح الإجراءات المبسطة للسفن والطائرات المشاركة في عمليات مكافحة المخدرات بملائحة مهربى المخدرات عندما يحتاجون المياه الإقليمية والدولية. ويطلب الأمر إصدار تشريعات تنفيذية في أقاليم ما وراء البحار.

٦-٦ لكن ذلك لا يدعونا إلى الزهو فهناك حاجة لأن تتبع أقاليمنا ما وراء البحار في منطقة الكاريبي نهجاً أكثر فعالية يرمي إلى التهوض ببرامجها لمكافحة المخدرات، وتعزيز قدراتها في الدفاع عن نفسها ضد هذا التهديد الوبيـل والاستفادة على أحسن وجه من الموارد المتاحة. وسنواصل تقديم المساعدة، بيد أننا سنشجع كذلك وندعم جهود حكومات أقاليم ما وراء البحار بغية الاستفادة من المساعدة الدولية المقدمة إليـهم. ويعـد التعاون الفعال مع جـيرانـها عـاملاً أساسـياً لـاتـخـاذ أـقالـيم ما وراء الـبـحـار إـجرـاءـات فـعـالـة فيـ المـعرـكة ضـد تـهـدىـدـ المـخدـرات فيـ منـطـقةـ الكـاريـبيـ.

التنمية المستدامة - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٦-٧ والكثير من أقاليم ما وراء البحار مستقلة ماليا عن المملكة المتحدة. إلا أن ستة منها ما تزال تتلقى المساعدة الإنمائية من المملكة المتحدة: أنغـوـيلا، وجـزـرـ فـرجـنـ البرـيطـانـيـة، وموـتسـيرـاتـ، وجـزـرـ تـركـسـ وكـايـكـوسـ فيـ منـطـقةـ الكـاريـبيـ، وبـيـتكـيرـنـ وـسـاتـ هـيـلـانـهـ. وـمـسـتـوـيـاتـ المـعيـشـةـ، حتـىـ فيـ هـذـهـ الأـقـالـيمـ السـتـةـ وـفـقـاـ لـمـقـيـاسـ الـمـؤـشـراتـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـمـقـايـيسـ التـقـليـدـيـةـ لـنـصـيبـ الـفـردـ مـنـ الدـخـلـ - مـسـتـوـيـاتـ مـرـتفـعـةـ نـسـبـيـاـ بـالـمـقـارـنـةـ مـعـ الـبـلـدـانـ الـأـخـرـىـ الـمـتـلـقـيـةـ لـالـمـسـاعـدـةـ الإنـمـائـيـةـ. وـتـجـاـوزـ مـعـظـمـهـاـ الـأـهـدـافـ الـدـولـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ فيـ مـيـادـينـ كـثـيرـةـ.

٦-٨ وـنـحنـ نـقـرـ بـمـسـؤـولـيتـنـاـ عـنـ مـسـاعـدـةـ تـلـكـ الأـقـالـيمـ عـلـىـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ، مـعـ اـسـتـهـدـافـ اـحـتـيـاجـاتـ الأـقـالـيمـ الـفـقـيرـةـ وـالـضـعـيفـةـ، وـالـاعـتـبارـاتـ الـخـاصـةـ الـتـيـ تـنـطـيـقـ عـلـىـ الأـقـالـيمـ الـجـزـرـيـةـ الصـغـيرـةـ - وـمـثـالـ ذـلـكـ أـسـاسـ مـوـارـدـهـاـ الـمـحـدـودـ لـلـغاـيـةـ؛ وـاعـتـمـادـهـاـ عـلـىـ مـجـمـوعـةـ مـحـدـودـةـ مـنـ الـأـنـشـطـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ؛ وـهـشـاشـةـ بـيـئـاتـهـاـ الـطـبـيـعـيـةـ؛ وـمـاـ يـقـومـ فـيـ بـعـضـ الـحـالـاتـ مـنـ مشـاكـلـ الـوصـولـ الـمـادـيـ إـلـيـهـاـ وـالـعـزـلـةـ؛ وـإـمـكـانـيـةـ تـعـرـضـهـاـ لـلـكـواـرـثـ الـطـبـيـعـيـةـ، وـلـاـ سـيـماـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـكـارـيـبيـ. كـمـاـ نـقـرـ بـأـنـتـاـ تـتـحـمـلـ مـسـؤـولـيـةـ خـاصـةـ عـنـ كـفـالـةـ رـفـاهـ الـأـقـالـيمـ الـخـاصـعـةـ لـلـسـيـادـةـ الـبـرـيطـانـيـةـ.

٦-٩ ولـدـيـنـاـ ثـلـاثـةـ أـهـدـافـ لـتـقـديـمـ الـمـسـاعـدـةـ الإنـمـائـيـةـ لـأـقـالـيمـ ماـ وـرـاءـ الـبـحـارـ:

- ٠ تـحـقـيقـ الـحدـ الـأـقـصـىـ مـنـ النـمـوـ الـاـقـتـصـاديـ وـالـاـكـتـفـاءـ الـذـاـتـيـ مـنـ خـلـالـ إـدـارـةـ اـقـتـصـادـيـةـ وـمـالـيـةـ حـكـيـمـةـ، تـؤـديـ إـلـىـ التـخـلـيـ تـدـريـجيـاـ عـنـ مـثـلـ هـذـاـ الدـعـمـ، حـيـثـمـاـ يـكـونـ ذـلـكـ الـهـدـفـ مـمـكـنـاـ؛

- ٠ تـلـبـيـةـ الـاحـتـيـاجـاتـ الـأـسـاسـيـةـ إـلـىـ أـنـ يـتـمـ ذـلـكـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ تـوـفـيرـ الـبـنـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ الـهـامـةـ؛

- ٠ تـقـديـمـ الدـعـمـ لـلـحـكـمـ الـجـيـدـ لـأـقـالـيمـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ إـلـادـارـةـ السـلـيـمـةـ لـلـالـلتـزـامـاتـ الـمـالـيـةـ الـمـحـمـلـةـ وـالـلـوـفـاءـ بـالـلـتـزـامـاتـ الـدـولـيـةـ لـلـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ - لـاـ سـيـماـ حـقـوقـ إـلـيـانـ وـالـلـتـزـامـاتـ الـبـيـئـيـةـ الـمـتـعـدـدـةـ الـأـطـرافـ.

٤-٧ وستواصل الحكومة، من خلال وزارة التنمية الدولية، تقديم المساعدة لأقاليم ما وراء البحار من أجل تحقيق التنمية المستدامة بطرق تساهم بفعالية في القضاء على الفقر. وينبغي أن تطبق مبادئ العدالة الاجتماعية التي تتبعها في بلدنا على أقاليم ما وراء البحار أيضاً، بما في ذلك إتاحة فرص أفضل وتحقيق الأمان للجميع. وبالتالي فإننا سندعم وضع سياسات سلية للنمو الاقتصادي تعود بالمنفعة على جميع السكان، على أساس قيام أسواق تتسم بالكفاءة وحسن التنظيم. وتمكن الجميع، لا سيما الفقراء والمهمشين من الحصول على الموارد وسبل العيش المستدامة. كما سنواصل تقديم الدعم من أجل تحسين كفاءة الحكومة وشفافيتها ومساعتها في الأقاليم، وتعزيز قدراتها على التخطيط وصنع السياسات، استناداً لمبادئ الشراكة المبينة في الكتاب الأبيض الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بشأن التنمية الدولية.

٥-٧ إن أحد مؤشرات التنمية المستدامة هو الاكتفاء الذاتي اقتصادياً وبالنسبة لبعض أقاليم ما وراء البحار المتلقية للمساعدة، يمكن تحقيق هذا الهدف في المستقبل المنظور؛ وبالنسبة لبعضها الآخر، من المحتمل أن تستمر الحاجة إلى الاعتماد على المملكة المتحدة من أجل تمويل التنمية. وتقر الحكومة بمسؤوليتها عن تقديم الدعم الإنمائي الضروري والمناسب لهذه الأقاليم إلى حين بلوغ مرحلة يمكن أن يقال فيها إنها حققت الاكتفاء الذاتي اقتصادياً. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، فإننا سنساعد أقاليم ما وراء البحار على تعبئة مواردها الخاصة من أجل التنمية الاقتصادية والاستثمار في البنية الأساسية، وعلى اجتذاب الاستثمار. وسيعد توفير إطار تشريعي وتنظيمي ومالي ملائم عنصراً هاماً في هذه العملية.

٦-٧ ويمكن أن نلمس أهمية هذا في ميدان سلامة الطيران. فبمودا وجزر كايمان، اللتان ذاتا مركز الفئة الأولى من إدارة الولايات المتحدة الاتحادية للطيران، أثبتتا أن ارتفاع معايير نظام سلامة الطيران يمكن أن يساعد في إيجاد صناعة سياحية ناجحة. بيد أن ثمة حاجة لتحسين المعايير في أقاليم كاريبية أخرى فيما وراء البحار لكي تكفل إمكانية مواصلة الخطوط الجوية الأجنبية تشغيل خدماتها إلى هذه الأقاليم. واتفقـت سلطة الطيران المدني على خطـط عمل فردـية مع الأقالـيم من شأنـها أن تساعـدها على بلـوغ الحـد الأـدنـى من مـعايـير السـلامـة لـمنظـمة الطـيرـان المـدنـي الدـولـي والـمحـافظـة عـلـيـه وـبلـوغ مـعايـير المـملـكة المـتحـدة فيـنـهاـيةـ المـطـافـ.

٧-٧ ومن المهم بالمثل، أن تفي أقاليم ما وراء البحار التي لديها نظام لتسجيل السفن بأفضل المعايير الدولية، وذلك لدعـاعـي السـلامـة ولـلـبقاء عـلـى مصدرـ هـامـ لـلـإـيرـادـاتـ.

٨-٧ لقد أوضح الكتاب الأبيض بشأن التنمية الدولية أن "احتياجات المساعدة المعقولة للأقاليم التابعة تحظى بالأولوية في برنامج التنمية". والآلية الرئيسية لإنشاء شراكة بين حكومة المملكة المتحدة وفرادى الأقاليم لتعزيز التنمية المستدامة هي خطة للسياسات القطرية اتفق بشأنها. وترتبط الخطة عموماً، في البلدان التي لا تزال تتلقى المساعدة الإنمائية، بالتزام محدد من المملكة المتحدة فيما يخص المساعدة الإنمائية.

٩-٧ وتحتخد هذه المساعدة التي تقدمها وزارة التنمية الدولية عددا من الأشكال المختلفة:

- تقديم المساعدة في أقاليم ما وراء البحار الفقيرة إلى البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية - بما في ذلك المدارس والمستشفيات والطرق والمياه والطاقة الكهربائية;
- تقديم موظفين مهرة لشغل المناصب الإدارية أو التقنية الرئيسية التي لا يتوفّر لها مرشحون محليون مناسبون، وتدريب من سيخلفهم من الموظفين المحليين؛
- تقديم المهارات والمعارف المتخصصة من أجل دعم التنمية وتنفيذ السياسات والتشريع ولمساعدة أقاليم ما وراء البحار على تطوير قدراتها الخاصة؛
- تقديم الدعم لميزانتي أكثر إقليمين تابعين اقتصاديا من أقاليم ما وراء البحار - مونتسيرات وسانت هيلانة - لكي تسد ثغرة التمويل بين مصروفات الحكومة المتكررة والموارد الناشئة محليا.

كما توفر الأموال من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بغية تقديم الدعم لتحسين الحكم في أقاليم ما وراء البحار. وقد تعهدنا بالتزامات ضخمة لدعم الأقاليم التي هي في أمس الحاجة لهذا الدعم، وبخاصة مونتسيرات وسانت هيلانة.

١٠-٧ التزمنا بتقدیم مبلغ قدره ٧٥ مليون جنيه استرليني، إلى مونتسيرات لفترة الثلاث سنوات ١٩٩٨-١٩٩٩-٢٠٠١. وهذا مبلغ آخر يضاف إلى مبلغ قدره ٥٩ مليون جنيه استرليني أنفق خلال الثلاث سنوات منذ بدأت الأزمة البركانية في عام ١٩٩٥. ويمول دعمنا المساعدة المتعلقة بالميوانية، وإعادة بناء شمال الجزيرة حيث يقطن بقية السكان (٥٠٠ نسمة). كما أنها نقدم الدعم للنازحين في منطقة الكاريبي وقمنا بتمويل ممرات للنازحين إلى منطقة الكاريبي والمملكة المتحدة وأمريكا الشمالية. وتتكلّل الوزارات ذات الصلة في المملكة المتحدة بدفع تكاليف دعم للنازحين لدى وصولهم إلى بريطانيا. واتفقنا مع حكومة مونتسيرات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على خطة للتنمية المستدامة تتضمّن السياسات العريضة الالزامية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الجزيرة. وذلك يشكّل الأساس لوضع خطة قطرية مشتركة للسياسات جرى الاتفاق بشأنها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتضمنت برنامجاً استثمارياً إرشادياً للفترة حتى آذار/مارس ٢٠٠١.

١١-٧ وبالنسبة لسانت هيلانة، يبلغ مقدار التزامنا الحالي لفترة ثلاثة سنوات مبلغ ٢٦ مليون جنيه استرليني. ويمول هذا المبلغ مشاريع البنية الأساسية، والخبراء، ومعونة الميزانية كما تقوم بتمويل إعانته لتشغيل سفينة "سانت هيلانة"، التي تعد حالياً الوسيلة النظامية الوحيدة للوصول إلى الجزيرة (تجري حالياً

دراسة جدوی اقتصادی لإنشاء اتصال جوي، الى جانب محادثاتنا مع حکومة الولايات المتحدة بشأن فتح مطار Wideawake Airfield on Ascension أمام الرحلات الجوية المدنية المستأجرة). وسنواصل البحث عن سبل أخرى لتوسيع النشاط الاقتصادي في سانت هيلانه، بالشراكة مع القطاع الخاص.

١٢-٧ وبأي دعم وزارة التنمية الدولية لأقاليم ما وراء البحار الأخرى بدرجة أقل (ما يتراوح مجموعه بين ٧ ملايين و ٨ ملايين جنيه استرليني في السنة). ويدعم ذلك اعتماد إقليمي لأقاليم ما وراء البحار في منطقة البحر الكاريبي، يقدم دعما للقضايا ذات الأهمية الإقليمية والمساعدة في الجهود التي تبذلها تلك الأقاليم للتكامل الإقليمي.

١٣-٧ وستبذل الجهود لتنويع مصادر المساعدة لأقاليم ما وراء البحار. وللقطاع الخاص دور محتمل هام في تنشيط التنمية، وسنعمل على إقامة شراكات متباينة الفوائد بين كل من القطاع الخاص والقطاع العام في أقاليم ما وراء البحار، مع التركيز الخاص على صناعتي السياحة والخدمات المالية.

١٤-٧ كما تستفيد أقاليم ما وراء البحار من مساعدة الجماعة الأوروبية في إطار نظام بلدان وأقاليم ما وراء البحار في اتفاقية لومي، الذي يموله صندوق التنمية الأوروبية. ومن المزعزع أن تحصل أقاليم ما وراء البحار التابعة لنا على أكثر من ١٩ مليون وحدة نقد أوروبية (زهاء ١٣ مليون جنيه استرليني) من هذا المصدر لفترة السنوات الخمس الحالية حتى العام ٢٠٠٠. وقد استخدمت مساعدة الجماعة الأوروبية للمساعدة في تمويل مشاريع هامة للبنية الأساسية من قبيل شق الطرق ومشاريع الإمداد بالمياه في أنغوفيلا وجزر تركس وكايكوس. وتجري حاليا مناقشات بشأن قيام الجماعة الأوروبية بدعم عدد من المشاريع، بما في ذلك تطوير رصيف السفن الجديد المقترن في سانت هيلانه ودعم البنية الأساسية في مونتيسرات وبيتيرن. كما توافر أموال بموجب نظام بلدان وأقاليم ما وراء البحار لتسديد مدفوعات مشروع تثبيت حصائل الصادرات (التعويض بسبب التقلب في أسعار محاصيل التصدير الرئيسية) ولمعونة الطوارئ.

وقد وافق المصرف الأوروبي للاستثمار مؤخرا على تمويل مشروع هام لإنشاء مطار في جزر فرجن البريطانية. كما تستفيد أقاليم ما وراء البحار من مصادر أخرى من مصادر تمويل الجماعة الأوروبية (كمعونة الطوارئ مثلا) ومن الفرص التجارية الناجمة عن الدخول التفضيلي الممنوح بموجب قرار بلدان وأقاليم ما وراء البحار.

١٥-٧ وسوف نواصل دعم الجهود الرامية لجذب دعم إضافي من جهات مانحة خارج الجماعة الأوروبية إلى أقاليم ما وراء البحار. إذ تتلقى حاليا مونتيسيرات مثلا مساعدة من مصرف التنمية الكاريبي، والجماعة الكاريبيّة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومتطوعي الأمم المتحدة ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي ومن البرامج الثنائية الكندية والجامايكية واليابانية.

٦-٧ ويجب أن تكون أقاليم ما وراء البحار قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي. وستواصل وزارة التنمية الدولية ووزارة الخارجية وشئون الكمنولت والإدارات الحكومية الأخرى العمل معا بشكل وثيق بشأن مجموعة من قضايا السياسة لمساعدة أقاليم ما وراء البحار في التكيف مع الفرص العالمية والاستفادة منها والالتزامات التي تواجهها الآن.

التنمية المستدامة - البيئة

٧-٨ تعد البيئة الطبيعية لأقاليم ما وراء البحار تراثاً غنياً، إلا أنها تشكل مسؤولية أيضاً. إذ تعد جزيرة هندرسون في مجموعة بيتكيرين أفضل أكبر جزيرة مرجانية ذات شعاب مرتفعة. ويعتبر جبل طارق الممر الرئيسي لهجرة الطيور الجارحة. أما الإقليم القطبي البريطاني فهو مقياس حساس لتأثير تصرفات البشر على المناخ والغلاف الجوي في العالمين وتضم أقاليم ما وراء البحار طائفة من الموارد الطبيعية والحيوانات البرية ذات أهمية عالمية: إذ يوجد عدد من أنواع الحيوانات والنباتات في الأقاليم، وليس في أي بقعة أخرى من العالم، أكبر بكثير مما هو في بريطانيا. وفي الواقع الأمر فهي تضم ما لا يقل عن عشرة أضعاف أنواع المحلية الموجودة في بريطانيا.

٨-٩ كما توفر البيئة الطبيعية مصدر لسبل العيش الاقتصادية للعديد من الناس في أقاليم ما وراء البحار. فمثلاً تعتمد جزر كايمان اعتماداً كبيراً على صناعة السياحة، التي تعتمد بدورها على ثراء البيئة البحرية. وتعتمد جزر فوكแลند وترستان دا كونها، بشكل خاص، على مصائد الأسماك المستدامة.

٩-١٠ بيد أن هذه السواحل والبيئات تتعرض للضغط. وبعضها مهدد بسبب تنامي الأنشطة الاقتصادية غير المنضبطة، التي تساعد في الإبقاء عليها. ويتأثر البعض الآخر بأنواع الحيوانات والنباتات المستقدمة؛ والبعض الثالث بتغير الأحوال كارتفاع درجة حرارة البحر المتصلة بالاحترار العالمي. وقلما توجد هذه الضغوط بمعدل عن بعضها - إذ يمكن أن يؤدي ارتفاع درجة حرارة البحر مثلًا إلى القضاء على الشعب المرجانية الذي يعني بدوره فقد الحيوانات والنباتات البحرية. ويحدث ذلك خلاً بالأنظمة البيئية ويؤدي إلى تفاقم الضرر اللاحق بالموارد التي يعتمد عليها البشر، من قبيل الأرصدة السمكية - التي تتعرض للضغط غالباً بالفعل.

١٠-١١ إن بيئات أقاليم ما وراء البحار ذات أهمية عالمية. وتعمل حالياً حكومات أقاليم ما وراء البحار، ومجموعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص وحكومة المملكة المتحدة معاً لحمايتها. إلا أنه يتوجب عمل الشيء الكثير. ويجب أن يتمثل الهدف المشترك في استخدام بيئات أقاليم ما وراء البحار لتوفير الفائدة للشعوب التي تقطن فيها، وفي حفظ تراثنا العالمي عن طريق إدارة جميع الموارد الطبيعية في أقاليم ما وراء البحار على نحو مستدام.

٥-٨ ونحن ندعم بعض الأهداف المحددة كجزء من هذا الهدف الشامل:

- تعزيز استدامة استخدام وإدارة البيئة الطبيعية والجغرافية لأقاليم ما وراء البحار لفائدة السكان المحليين;
- حماية النظم البيئية الهشة من قبل الشعب المرجانية من مزيد من التدهور وحفظ التنوع الحيوى في أقاليم ما وراء البحار;
- تشجيع البدائل المستدامة للموارد أو الأنواع النادرة المستخدمة لأغراض اقتصادية;
- تعزيز المشاركة في الاتفاques الدولية وتنفيذها من قبل أقاليم ما وراء البحار.

دور أقاليم ما وراء البحار

٦-٨ يتمثل هدف حكومات أقاليم ما وراء البحار، بدعم من حكومة المملكة المتحدة، في وضع سياسات وتشريعات ومعايير ملائمة وقابلة للتطبيق وميسورة للبيئة. وهي تشكل أساس نظم الإدارة البيئية المتكاملة لتمكينها من رصد وتقييم أوجه التقدم نحو تحقيق أهدافها البيئية؛ ومن ثم يمكن الاستفادة من إدخال الدروس المستفادة في وضع السياسات. وتحتاج التطورات الصناعية والتطورات الأخرى إلى دراسة وتقييم فعال للبيئة لزيادة الفوائد إلى أقصى حد، وتخفيض الضرر الممكн إلى أدنى درجة في بداية عملية تصميم المشروع. وتتفاخر بعض الفنادق، مثلا، بتطوير أساليب آمنة للتخلص من الفضلات؛ وتسبب جهات أخرى التلوث. وبوسع السياحة أن تفيد الاقتصاد المحلي، إلا أنه يمكنها أيضاً استنفاد الموارد الطبيعية المحلية وإلحاق الضرر بها (وتبحث شركات التنمية غالباً عن مناطق طبيعية أصلية) ويجب أن تكون السياحة المستدامة هي الهدف. وتضع بعض أقاليم ما وراء البحار تقييمات مستقلة عن الأثر البيئي، تكفل استشارة عامة الناس استشارة تامة، قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتطورات الجديدة.

٧-٨ ويمكن أن تؤثر قرارات السياسة العامة التي تتبعها حكومات أقاليم ما وراء البحار على البيئة المحلية والإقليمية بل والعالمية، لذا يجب أن تشارك في وضع ترتيبات دولية ملائمة. وقد وسعنا التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي ليشمل جزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان وجبل طارق وسانت هيلانة (وتقوم أقاليم أخرى ما وراء البحار بالإعداد للانضمام إليها). وقد انضمت معظم أقاليم ما وراء البحار إلى اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية. ومن الناحية الأخرى، لم تشمل حالياً اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أي إقليم من أقاليم ما وراء البحار. وقد يتعين على حكومات أقاليم ما وراء البحار سن قوانين وإنشاء هيئات لإنفاذ التزامات المعاهدة قبل توسيعها. فيحتاج مثلاً كل إقليم من أقاليم ما وراء البحار، تنطبق عليه اتفاقية التجارة الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعروضة للانقراض، إلى إنشاء سلطة إدارية وطنية.

دور بريطانيا

٨-٨ تهدف الى إدماج إدارة البيئة على نحو مستدام في اتخاذ القرار من قبل الحكومة. وتنجلى هذه السياسة في العديد من الاتفاques، بدءاً من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عام ١٩٩٢ والى بيان المجلس الأوروبي في كارديف في حزيران/يونيه ١٩٩٨. أما في أقاليم ما وراء البحار، كما في المناطق الأخرى، فقد تكون الضغوط الاقتصادية القصيرة الأجل شديدة وقد تقوض هدف التنمية المستدامة، مما يجعل الأمر أكثر أهمية بالنسبة للحكومة لتقديم الإرشاد والدعم عن كيفية وضع السياسات والممارسات لكفالة أن تتماشى الممارسة في أقاليم ما وراء البحار مع أهداف التنمية المستدامة.

٩-٨ ونقدم دعماً مالياً للأعمال المتعلقة بالبيئة في أقاليم ما وراء البحار، عن طريق وزارة التنمية الدولية، ووزارة البيئة والنقل والمناطق ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث. وقد أنفقنا منذ ١٩٩٦ حوالي ٤,٣ مليون جنيه استرليني على مشاريع المساعدة الإنمائية ذات الصلة بالبيئة في أقاليم ما وراء البحار؛ وتم رصد زهاء ٨٥٠ جنيه استرليني في إطار مبادرة داروين (لدعم التنوع البيولوجي) وإسهامات إلى مشاريع بيئية أخرى.

كما تفيid بعض النفقات الإقليمية أقاليم ما وراء البحار: ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قامت المملكة المتحدة (بالتعاون مع جامايكا) بتنظيم حلقة دراسية للتنوع البيولوجي البحري في جامايكا لجميع بلدان البحر الكاريبي وأقاليم ما وراء البحار ومولتها، وأعلنا في الحلقة الدراسية أتنا سنقوم بالتصديق على البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية التي تتمتع بحماية خاصة في منطقة البحر الكاريبي الأوسع، لاتفاقية قرطاجنة؛ وسنقوم بتوسيع التصديق عليه ليشمل، في المقام الأول، جزر كايمان.

١٠-٨ ونحن نعمل لكي تمثل وتعزز على النحو المناسب مصالح أقاليم ما وراء البحار، في المنتديات الدولية المعنية بالبيئة. وتسدي المملكة المتحدة إلى أقاليم ما وراء البحار المشورة فيما يتعلق بالاتفاques الدولية المبرمة في مجال البيئة وتشجع على جعل تلك الاتفاques سارية فيها.

١١-٨ ونتبع الوسائل التالية لتحقيق أهدافنا:

- المساعدة في كفالة أن تتتوفر لأقاليم ما وراء البحار ما تحتاجه من آليات وقدرات تشريعية ومؤسسية للوفاء بالتزاماتها الدولية؛

- الاستعانة بخبرات المملكة المتحدة والخبرات الإقليمية والمحلية لإسداء المشورة وتحسين المعرفة بالمسائل التقنية والعلمية ويشمل ذلك إجراء مشاورات مغلقة وأخرى مفتوحة مع المنظمات غير الحكومية المعنية ومع تجمعات مثل محفل حفظ موارد أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار؛

- ٠ تقديم المساعدة المالية الى أقاليم ما وراء البحار من أجل الادارة المتكاملة للبيئة;
- ٠ تعزيز فعالية الاتصالات وتبادل المعلومات ونشرها مع أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار;
- ٠ وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتضمن التزامات بأهداف واضحة في مجال البيئة والاستدامة.

الشركاء الآخرون

١٢-٨ إن قلة الموارد المتاحة لحكومات معظم أقاليم ما وراء البحار تتطلب من المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع العلمي والمنظمات غير الحكومية أن تضطلع بدور هام في التعاون معنا ومع الأقاليم ذاتها. فلهؤلاء الشركاء كنز من الخبرات والمعلومات المتخصصة والاتصالات يمكن لأقاليم ما وراء البحار ويمكن لنا الاستفادة منه. وتساعد بعض المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية الكبرى مثل الصندوق العالمي للطبيعة، في تمويل مشاريع بيئية في أقاليم ما وراء البحار. ويقوم القطاع الخاص بدور هام في ذلك عن طريق التجارة والاستثمار على نحو يتحلى بالمسؤولية تجاه البيئة. ونحن حريصون على تمويل مشاريع وشراكات ترمي الى تحقيق التنمية المستدامة في أقاليم ما وراء البحار.

أولويات العمل

- ١٣-٨ لتعزيز الادارة المستدامة للبيئة، نعتزم القيام في أقاليم ما وراء البحار بما يلي:
- ٠ مساعدتها على إعادة النظر في تسييراتها البيئية وتحديثها;
 - ٠ مساعدة الأقاليم على بناء قدرات لدعم وتنفيذ إدارة متكاملة للبيئة تتماشى مع أهدافها الإنمائية المخطط لها، وذلك بالقيام مثلا باستطلاع آراء المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وبدعم برامج للتدريب وللتعليم وتوعية الناس؛
 - ٠ مساعدة أقاليم ما وراء البحار على إيجاد شركاء إضافيين في تمويل المشاريع البيئية بعدة طرق مثل إقامة شراكات بين المانحين/القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛
 - ٠ مراعاة مصالحها في ما يعقد بشأن البيئة من مفاوضات واتفاقيات إقليمية ودولية؛
 - ٠ التشجيع على تحسين التعاون بين أقاليم ما وراء البحار والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه مشاكل بيئية مماثلة، وعلى تبادل الدروس المستخلصة في هذا المجال.

١٤-٨ وسنصحح أقاليم ما وراء البحار على أن تقوم من جانبها بما يلي:

• إدراج الشواغل البيئية في جميع قطاعات عمل الحكومة ووضع استراتيجيات للتنمية المستدامة:

• النظر في وضع آليات وحوافز اقتصادية لتشجيع الإدارة المستدامة للبيئة كآليات استرداد التكاليف لتعويض التكاليف الناشئة عن التدابير الناظمة لإدارة البيئة:

• تحديد الأولويات البيئية وإدراجها في استراتيجياتها للتنمية المستدامة: القيام مثلاً بوضع خطط عمل في مجال التنوع البيولوجي لرصد التغييرات في الأنواع والموائل. وينبغي أن تحدد هذه الخطط فرادى الأهداف البيئية المزعج حمايتها بما في ذلك الأنواع المهددة بالانقراض وإصلاح النظم الإيكولوجية المتضررة.

١٥-٨ وهذه المسؤوليات قائمة أصلاً ولكن المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار لم يعالجها دوماً هذه المسائل بما يكفي من الوضوح والمنهجية. ومن الأمثلة على ذلك الضرر الذي لحق بالشعب المرجانية والآثار التي ترتب في الأنواع والموائل الأصلية نتيجة إدخال أنواع جديدة. ونعتزم وضع وإبرام ميثاق عن البيئة مع أقاليم ما وراء البحار، نجمع فيه المسؤوليات والأهداف المشتركة وأساليب التعاون لكل من حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وسيوضح الميثاق أدوار ومسؤوليات هؤلاء الشركاء وقد صيغت في سياق رؤية مشتركة تراعي أيضاً المجموعة الكبيرة من الظروف المتنوعة والموارد المحلية في كل إقليم. وبالتشاور مع الأقاليم، ستتحدد الصيغة الدقيقة للميثاق والمتغيرات بشأن كل إقليم.

١٦-٨ للمساعدة في تناول المشاكل والفرص الجديدة التي حددت عند وضع الميثاق وزيادة الدعم المقدم من المانحين والشركاء الآخرين، نعتزم زيادة التمويل الذي تقدمه وزارة الخارجية وشؤون الکمنولث، للأنشطة التي تدعم الميثاق. وستقدم الحكومة في نفس الوقت مساعدة إضافية من خلال وزارة التنمية الدولية لدعم أقاليم ما وراء البحار الفقيرة، في معالجة الشواغل البيئية العالمية.

وهذا أمر يعود جزئياً إلى أن أقاليم ما وراء البحار، لا يحق لها، أن تحصل على تمويل من مرفق البيئة العالمية خلافاً لدول البلدان النامية المستقلة.

١٧-٨ وإذا لم توضع الآن أفضل ترتيبات، فقد يؤدي ذلك إلى أن يفقد في الألفية القادمة الكثير مما تبقى من التنوع الإنساني وال الطبيعي. ومن العناصر الرئيسية في شراكتنا الجديدة الاهتمام المشترك بتحمل مسؤولياتنا البيئية. وقد قامت بريطانيا العظمى بوصفها دولة بحرية، بدور رئيسي في عملية إنشاء أسواق

عالمية ونشر التصنيع وتنمية أقاليم بعيدة الكثير منها جزر ذات أنظمة إيكولوجية هشة وغير منيعة. وقد كان بعض عناصر تدهور البيئة وتقلص التنوع الإحيائي تتاجا لهذا التاريخ. وأمامنا فرصة سانحة اليوم لوضع خطة جديدة لرعاية الإرث الطبيعي الثري في أقاليم ما وراء البحار.

شراكة جديدة

١-٩ تواجه بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار تحدياً جديداً ونحن على عتبة الألفية الجديدة. فكلانا يربى شراكة جديدة لدفع علاقاتنا قدماً والتأسيس على أفضل ما في ماضينا وتحديد مسار جديد للتقدم والازدهار في المستقبل.

٢-٩ ونحن نعتقد أن المقترنات الواردة في هذا الكتاب الأبيض، الذي يحدد تلك العلاقة الجديدة ولا سيما الإجراءات الجديدة بشأن حقوق الجنسية، تتطلب دعماً واسعاً النطاق. فهي تشير إلى الوجهة الجديدة للعلاقة بين بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار، وهي وجهة حديثة وتعلمية وعادلة وفعالة. ونحن بحاجة الآن للعمل سوياً لتحقيق هذه الرؤية الجديدة المفيدة للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. وستحملنا هذه العلاقة الجديدة والحداثة معاً نحو كسب رهان المستقبل أي إقامة شراكة جديدة للتقدم والازدهار.

- - - - -